

تأصيل فقه المقاصد

د. إبراهيم رشاد محمد صبرى*

ملخص

الشريعة الإسلامية ترمى إلى مقاصد عامة، تسعى من خلالها إلى تحقيق مصالح الإنسان، ومن ثم وضعت على أن تكون أهواء النفوس تابعة لمقصود واضعها.

وهذا البحث يبرز دور الصحابة، والتابعين، والأئمة المجتهدين، وعلماء أصول الفقه فى تأصيل هذا العلم، والذي ظهر بشكل واضح عند شيخ المقاصدين (الشاطبي)، الذى استطاع أن يجنى ثمار تلك الشجرة الوارفة، والتى تم وضع بذرتها فى عصر الوحي.

فهو بحث تأصيلي لفقه المقاصد.

* مدرس أصول الفقه (كلية الآداب - جامعة جنوب الوادى)

Establishing the Foundations of the Fiqh of Maqasid (Jurisprudence of Intentions)

Abstract

Islamic *sharia* (the revealed law of Islam) is based on general *maqasid* (intentions) which accommodate human interests and work for the good of man. Such intentions have therefore been formulated in accordance with the principle that personal interests and desires emanate from the intentions of the persons involved. The contributions made by *sahabah* (companions of the prophet), *tabi'een* (followers), mujtahideen (ulemas passing independent judgments), and savants of jurisprudence to the establishing of this field of scholarship are addressed in this research. As a case in point, the sheikh of *maqasidiyyeen* (the leading intentionist), al-Shatbi, is presented as a prime contributor to a scholarly domain which came into existence in the age of revelation.

تأصيل فقه المقاصد

١ - تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ ... وبعد فإن الناظر المدقق في شرائع الله التي أنزلها على رسله عليهم السلام، والتي لم يدخلها تحريف ولا تبديل، فإنه يخرج بحقيقة ثابتة، وهي أن الله جلت حكمته أنزل هذه الشرائع على هداة خلقه لمصالحهم جميعاً، وليسعدوا بها في الدنيا والآخرة على السواء، وغاية الشريعة من ذلك إقامة مصالح الإنسان بوصفه خليفة في المجتمع الذي هو فرد منه، وباعتباره مسؤولاً أمام الله الذي استخلفه على إقامة العدل والإنصاف، وضمان السعادة الاجتماعية والفكرية، وتحقيق الطمأنينة النفسية لكل أفراد الأمة.

والشريعة بجميع أحكامها وتصرفاتها ترمى إلى مقاصد عامة، تسعى من خلالها إلى تحقيق مصالح الإنسان، ومن ثم فقد وضعت على أن تكون أهواء النفوس تابعة لمقصود واضعها، وقد وسع فيها على الخلق بشكل لا يلحقهم به فساد، ولا تصيبهم منه مشقة، ولا تنفك عنهم مصالحهم إذا أخذوها على وجهها المطلوب، وبالكيفية التي وضعت عليها.

فالمتتبع لفروع الشريعة يلاحظ أنه قد شرع في كل أحكامها وتصرفاتها ما يُحصِّلُ مقصود ذلك الحكم أو التصرف، ويوفر مصالحه كما أنه شرع في كل باب من أبوابها المختلفة ما يقيم مقصده الخاص به، فإذا عمت تلك المقاصد جميع أبواب الفقه، اعتبر ذلك مقصداً عاماً، وشرع في كل حكم وتصرف صادر عن الشريعة، وهذا يفضي إلى أن عملية استنباط الأحكام لا بد أن تكون مبنية على المقصد الذي لأجله شرع ذلك الحكم أو التصرف، حتى تكون هذه الأخيرة مندرجة في المراد الإلهي، ويكون القائم بها متمثلاً لأوامر الشارع الحكيم ونواهيه، فيتحقق بمجموعها الغاية من هذا الوجود.

هكذا تظهر أهمية علم مقاصد الشريعة، الذي أصبح الاعتياء به الآن من الواجبات الأولى التي يجب القيام بها، وذلك بآثرائه وتوسيعه بالبحث والدراسة؛ لأنه أصل من أصول الدين، وأساس الشريعة المتين.

وهذا البحث يدور فى فلك تأصيل علم المقاصد، موضعاً مكانته من خلال تتبعه عبر تاريخه، منذ عصر الوحي إلى عصرنا الحالى، وقد دفعنى لذلك الأسباب التالية:

أولاً: الولوع بجمع الفكر الإسلامى بمختلف تياراته تحت قاعدة صلبة تكون محكاً لأراء الباحثين، ومرآة تكشف العيوب، وتحدد معالم الخطأ، ومن خلال تصورى أن شطراً كبيراً من الحل يكمن فى إعادة بعث علم المقاصد بلغة العصر.

ثانياً: محاولة تجنيب العقل المسلم السقوط فى ظاهرية الفهم، وصرفية التفسير للنص الشرعى، وتمكينه من ترتيب الأولويات، ومراعاة المراحل، وفهم الظروف القائمة.

ثالثاً: عدم وجود بحث يشتمل على دراسة شاملة تأصيلية فى هذا الموضوع.

رابعاً: بيان دور الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين فى تأصيل هذا العلم.

خامساً: إبراز الدور المهم الذى قام به أعلام أصول الفقه فى علم المقاصد، والذى ظهر جلياً فى نهاية المطاف عند شيخ المقاصدين "الشاطبى"، والذى استطاع أن يجنى ثمار تلك الشجرة الوارفة، والتى تم وضع بذرتها فى عصر الوحي.

ويتلخص منهجى فى البحث فى النقاط التالية:

أولاً: تعريف علم المقاصد بعد استعراض التعاريف التى ذكرها العلماء.

ثانياً: بيان دور عصر الرسالة فى وضع بذور هذا العلم، وكيف تطور على يد الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين، ثم أعلام أصول الفقه، إلى أن وصل إلى عصرنا الحالى.

ثالثاً: اعتماد المصادر والمراجع الأصلية فى العزو.

رابعاً: عزو الآيات إلى مواضعها فى القرآن الكريم، والأحاديث النبوية إلى كتب الأحاديث والسنن.

٢- تعريف المقاصد

لا نجد تعريفاً اصطلاحياً للمقاصد لدى العلماء السابقين، وإنما هي استعمالات لهم، واصطلاح أطلقوه قديماً.

ويرجع سبب ذلك إلى أن المعاني كانت عندهم واضحة ومتمثلة في أذهانهم، وتسيل على ألسنتهم وأقلامهم دون كد أو مشقة.

لكن من الممكن أن نلتمس لها تعريفاً عند الشاطبي حيث يقول:

"... إن الشارع قد قصد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدينية وذلك على وجه لا يختل لها به نظام، لا بحسب الكل، ولا بحسب الجزء" ^(١). وقال في موضع آخر: "القصد الشرعي من وضع الشريعة: إخراج المكلف من داعية هواه، حتى يكون عبداً لله اختياراً، كما هو عبدُ الله اضطراراً" ^(٢).

أما تعريف المقاصد لدى المحدثين، فهناك تعريفات عدة منها:

١- تعريف الطاهر بن عاشور: حيث عرف المقاصد بقوله: "المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام التشريع، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضاً معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها" ^(٣).

وفي موضع آخر يقول: "هي الأعمال والتصرفات المقصودة لذاتها، والتي تسعى النفوس إلى تحصيلها، بمساع شتى أو تحمل على السعي إليها امتثالاً" ^(٤).

وهذا التعريف يعتبر تعريفاً للمقاصد العامة، ويذكر تعريفاً للمقاصد الخاصة بالمعاملات بقوله: "المقاصد الشرعية الخاصة في أبواب المعاملات، هي الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة أو لحفظ مصالحهم العامة في تصرفاتهم الخاصة، ويدخل في ذلك كل حكمة روعيت في تشريع أحكام تصرفات الناس، مثل قصد التوثق في عقد الرهن، وإقامة المنزل والعائلة في عقد النكاح" ^(٥).

وهذا التعريف سواء كان للمقاصد العامة أو الخاصة، يغلب عليه التطويل، مما يصعب على القارئ حفظه.

٢- تعريف علال الفاسى بقوله: " المراد بمقاصد الشريعة: الغاية منها، والأسرار التى وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها " (١).

وهذا التعريف يتميز بأنه شمل المقاصد بنوعيها العامة والخاصة بقوله (الغاية منها)، وبقوله (عند كل حكم من أحكامها) ولكن ليس هناك ذكر للقصد.

٣- تعريف الدكتور نور الدين الخادمى بقوله: " هى المعانى الملحوظة فى الأحكام الشرعية، والمترتبة عليها، سواء أكانت تلك المعانى حكماً جزئية أم مصالح كلية أم سمات إجمالية، وهى تتجمع ضمن هدف واحد هو تقرير عبودية الله، ومصلحة الإنسان فى الدارين " (٢).

ويعاب على هذا التعريف التكرار، فى قوله (المترتبة عليها)، فالمعانى مترتبة على الأحكام بالأصل. كذلك الاستطراد والتطويل، حيث شرع فى بيان تلك المعانى بقوله (سواء أكانت تلك المعانى حكماً جزئية أم مصالح كلية).

لكن يمكن أن نستخلص تعريفاً منه فنقول:

المقاصد: هى المعانى الملحوظة فى الأحكام الشرعية التى تهدف لتقرير عبودية الله، ومصلحة الإنسان فى الدارين.

فهو يشمل المقاصد بنوعيها العامة والخاصة، مع بيان الهدف والغاية منها بالنسبة للمولى عز وجل (عبودية الله)، وكذلك مصلحة الإنسان فى الدارين (الدنيا والآخرة) معاً.

٣ - علم مقاصد الشريعة فى الكتاب والسنة

إذا نظرنا إلى الآيات والأحاديث بحسب تقسيم الشريعة - كما قسمها الفقهاء - إلى عقائد وعبادات ومعاملات وأحكام أسرة وعقوبات وأخلاق، أو نظرنا إليها بحسب تقسيم مقاصد الشريعة - كما هو الحال عند الأصوليين - إلى ضروريات وحاجيات وتحسينات، وهذه كلها ترجع إلى حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، لألفينا رعاية النصوص الشرعية لتلك المقاصد واضحة وصريحة.

أولاً: حفظ الضروريات:

لحفظ الدين من الفساد حرمت الردة واستوجبت القتل. قال ﷺ: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والشيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة" ^(٨).

وحفظ النفس، قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ ^(٩) وقوله: ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ^(١٠). ففي هاتين الآيتين وجوب حفظ نفس الإنسان والاعتناء بها، وعدم التعرض لها بالقتل والفساد. وقال ﷺ: "من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى خالداً مخلداً فيها أبداً" ^(١١).

وحفظ العقل اعتبره الشارع مناط التكليف، ودعا إلى حفظه ورعايته ودرء الفساد عنه. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ ^(١٢). وقال ﷺ: "كل مسكر خمر، وكل خمر حرام" ^(١٣). وقال: "طلب العلم فريضة على كل مسلم" ^(١٤).

وحفظ النسل: قال تعالى: ﴿فَأَنكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ ^(١٥) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ ^(١٦). وقال ﷺ: "يا معشر الشباب: من استطاع منكم الباءة فليتزوج" ^(١٧)، وقال: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن" ^(١٨). ففي الزواج حفظ للنسل، وفي الزنا فساد له.

أما حفظ المال، فقد قال فيه المولى عز وجل: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ ^(١٩). وقال ﷺ: "لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده" ^(٢٠). فحرمت الشريعة السرقة والتبذير، وأوجبت الضمان حفاظاً للمال.

ثانياً: حفظ الحاجيات:

لقد جاءت آيات وأحاديث تفيد أن مقاصد الشريعة التيسير ورفع الحرج والمشقة. من ذلك قوله تعالى ﴿لَا يَكُفِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعًا﴾ ^(٢١) وقال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ ^(٢٢). وقال ﷺ: "إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين" ^(٢٣). وقال ﷺ: "يسروا ولا تعسروا" ^(٢٤).

وقال ابن عاشور: استقراء الشريعة دل على أن السماحة والتيسر من مقاصد الدين ^(٢٥).

الآيات والأحاديث التى تدعو إلى مكارم الأخلاق ومحاسن العادات تفوق الحصر، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَيُّكُمْ لَعَلَّ فَلَاحٌ عَظِيمٌ﴾^(٢٦)، وقال ﷺ: " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " ^(٢٧). وهذا يشمل صلاح الدنيا والدين ^(٢٨).

٤ - مقاصد الشريعة عند الصحابة رضوان الله عليهم

لقد كان صحابة رسول الله ﷺ أعرف الناس بمقاصد الشريعة وغايات الملة، وأهداف الكتاب والسنة، لسماعهم القرآن غصاً طرياً ولرؤيتهم الرسول ﷺ عن كثب، فعرفوا مقاصده ومراده، وساروا على دربه وخطاه، لأن المنقول عن النبي ﷺ شينان: ألفاظه وأفعاله، فمن كان له اختصاص بالرسول ومزيد علم بأقواله وأفعاله، حصل له من معانى ألفاظه ومقاصده بأفعاله ما لم يحصل لغيره، وأولى الناس بهذه المنزلة هم صحابة النبي ﷺ، فكان عندهم من العلوم الضرورية بمقاصد الرسول ومقاصد الدين ما لم يكن عند غيرهم ^(٢٩). فامتاز فقههم عن فقه غيرهم بأنهم نظروا إلى معانى الألفاظ ومقاصدها لا إلى صورها وأشكالها، وأنهم منحوا من حقائق العبادات وخالص الديانات والإحاطة بأسرار الأمور وبواطنها ما لم يمنح غيرهم ^(٣٠).

ومن الأمثلة على مراعاة الصحابة لمقاصد الشريعة:

١- جمع الصحابة للقرآن الكريم فى عهد أبى بكر الصديق فى المصحف، وذلك بعد أن استحرّ القتل يوم اليمامة بقاء القرآن حفظاً للدين، وما جاء من قتل الجماعة بالواحد، حفظاً للنفس، وما جاء عن الفاروق من نفى نصر بن حجاج، خشية افتتان النساء به لجماله، حفظاً للنسل والعرض ^(٣١).

٢- إسقاط عمر سهم المؤلفة قلوبهم من الذين يعطون من الزكاة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾^(٣٢)، وقال: "إن الله أعز الإسلام، وليس اليوم مؤلفة"^(٣٣). وهذا يمثل من عمر مراعاة لحفظ المال، وتوفيره لمصالح المسلمين ووزرائهم، وعدم إنفاقه فيما لا حاجة إليه.

٣- ما روى عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه قتل نفراً خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة. وقال: "لو تمألاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً" ^(٣٤). وهذا فيه مراعاة لحفظ النفوس والدماء.

٤- ومن اجتهاداتهم التي اعتمدوا فيها على المقاصد العامة للتشريع عند عدم وجود نص:

أ- اتفاقهم على منع سيدنا أبي بكر حينما ولى الخلافة من التجارة والتحرف، وأن تكون نفقته من بيت المال، تقديماً منهم للمصلحة العامة وهي مصلحة النظر في مصالح المسلمين على مصلحة سيدنا أبي بكر الخاصة في ممارستهم للتجارة^(٣٥).

ب- حكمهم بتضمين الصناع^(٣٦) " وضمانهم - أى الصناع - مما أجمع عليه العلماء، قال القاضى أبو محمد: إنه إجماع الصحابة، وقال على بن أبى طالب: لا يصلح الناس إلا ذاك " ^(٣٧).

ج- ما أثر عن سيدنا عمر أنه وجد رجلاً يبيع ويرخص فى السعر عما عليه أهل السوق، فنهاه عن ذلك، دفعاً للضرر الذى يلحق غيره من التجار، ورعاية لمصلحتهم - روى الإمام مالك فى الموطأ، عن يونس بن يوسف عن سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب مر بحاطب بن أبى بلتعة وهو يبيع زبيباً بالسوق، فقال له عمر: إما أن تزيد فى السعر، وإما أن ترفع من سوقنا " ^(٣٨). وفى هذا يقول الزرقانى: " فقد نهاه عن نقص السعر؛ لأنه كان يبيع بأرخص مما يبيع أهل السوق، دفعاً للضرر، ورعاية للمصلحة " ^(٣٩).

د- ما أثر عن سيدنا عمر أيضاً أنه كان يشاطر الولاة أموالهم فيجعلها شطرين بينهم وبين المسلمين؛ لأن أموالهم الخاصة تختلط بالأموال التى يكتسبونها بجاه الولاية وسلطانها.

وفى حكمه هذا تعلق بالمقاصد من جهة ما فيه من إصلاح للولاة، وكفهم عن استخدام سلطة الولاية لجمع المال، مع ما فيه أيضاً من المحافظة على المصالح العامة للمسلمين ^(٤٠).

وبالجملة فإن فتاوى الصحابة التى تعلقوا فيها بالمقاصد كثيرة، وتدخل فيها فتاواهم بالمصالح المرسله، والتى يذكرها علماء الأصول باعتبارها دليلاً من الأدلة المرشحة للأخذ بالمصالح المرسله، مثل جمع سيدنا أبى بكر للقرآن، ونسخ سيدنا عثمان للمصاحف، وتوريثه للمرأة التى طلقها زوجها ثلاثاً وهو فى مرض الموت منه، واتخاذ سيدنا عمر السجون، وضربه للنقود، واتجاهاته الأخرى الكثيرة للمصالح فى ضوء مقاصد الشارع فى إصلاحاته الإدارية والسياسية ^(٤١).

٥- مقاصد الشريعة عند التابعين

أما عصر التابعين، فهو امتداد لعصر الصحابة واتصال له، فقد عايش التابعون صحابة رسول الله ﷺ وورثوا منهم مروياتهم وأقضيّتهم واجتهاداتهم ومسالك استنباطاتهم، وفهموا تعليلاتهم المقاصدية والمصلحية وغير ذلك، مما أعانهم وساعدهم على مواكبة عصرهم وبيان أحكامه المختلفة^(٤٢).

يقول ابن القيم: "والدين والفقہ والعلم انتشر فى الأمة عن أصحاب ابن مسعود، وأصحاب زيد بن ثابت، وأصحاب عبد الله بن عمر، فعلم الناس عامته عن أصحاب هؤلاء الأربعة"^(٤٣).

"فقد أخذ التابعون عن صحابة النبى ﷺ كل واحد منهم ما تيسر له، فحفظ ما سمع من حديث النبى ﷺ، ومذاهب الصحابة، وعقلها وجمع المختلف على ما تيسر له، ورجح بعض الأقوال على بعض، فعند ذلك صار لكل عالم من علماء التابعين مذهب على حياله"^(٤٤).

وبناء على اتساع رقعة الإسلام فى زمانهم، وتفرق التابعين فى الأمصار، وما طرأ من مشكلات ومعضلات، فقد بذلوا جهودهم، ورجعوا إلى مصادر التشريع، واستمدوا من نصوص الشريعة وروحها، وما أقامه الشارع من علاقات ودلائل، أحكاماً تعالج واقعهم وظروفهم، بناءً على تحقيق المصالح، ودرء المفسدات، مراعين فى ذلك مقاصد الشريعة وأهدافها، منزلين ذلك على الواقع والمجتمع الذى يعيشون فيه. "فقد كان إبراهيم النخعى^(٤٥) يرى أن أحكام الشرع معقولة المعنى، مشتملة على مصالح راجعة إلى الأمة، وأنها بنيت على أصول محكمة وعلل ضابطة لتلك الأحكام، فهتمت من الكتاب والسنة، وشرعت الأحكام لأجلها، لينتظم بها أمر الحياة، فكان يجتهد فى معرفتها ليدير الحكم لأجلها حيث ما دارت. فأحكام الله لها غايات، أى حكم ومصالح راجعة إلينا، فكان هذا الفريق من الفقهاء يبحث عن تلك العلل والحكم التى شرعت الأحكام لأجلها، ويجعل الحكم دائراً معها وجوداً وعدمًا"^(٤٦).

ومن الأمثلة على مراعاة التابعين لمقاصد الشريعة:

١- يرى سعيد بن المسيب جواز التسعير إذا دعت مصلحة الجماعة إلى ذلك، لأن الإمام عليه رعاية مصالح المسلمين جميعاً، ورعاية مصلحة الجماعة أولى من

رعاية مصلحة الفرد ^(٤٧). هذا مع أن النبي ﷺ قال للصحابة عندما قالوا: يا رسول الله، غلا السعر فسعر لنا، قال: "إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، وإنى لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال" ^(٤٨).

٢- إجازة أهل المدينة لشهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراح وحدها دون غيرها، بشرط أن يكون ذلك قبل تفرقهم، فإن افترقوا فلا شهادة لهم، إلا أن يكون قد سمع قولهم عدول قبل أن يتفرقوا. وحكم أهل المدينة بذلك سنده المصلحة التي تعلّقوا فيها بمقصد الشارع في حماية الأنفس، والاحتياط للدماء، لأن أغلب الصبيان في غالب أحوالهم ينفردون في ملاعبهم، حتى لا يكاد يخالطهم غيرهم فيها، فلو لم تقبل شهادتهم فيما يقع بينهم، كان ذلك تهاوناً في حفظ كلى هو النفس، حرصت الشريعة في كافة أحكامها على المحافظة عليه ^(٤٩).

٣- عدم إقامة الحد في حال الحرب: ذهب فقهاء العراق إلى عدم جواز إقامة الحد على من اقترف جرماً يستوجبه من جيش المسلمين في حال الحرب؛ لئلا تلحقه حمية فيلتحق بالكفار. روى علقمة قال: "غزونا أرض الروم ومعنا حذيفة وعلينا رجل من قریش، فشرّب الخمر، فأردنا أن نحده، فقال حذيفة تحدون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيطمعون فيكم" ^(٥٠). فهذا الحكم مستنده التعلّق بالمقاصد، ودفع الضرر الأكبر المتوقع في حالة إقامة الحد الذي يفوق المصلحة المترتبة على إقامته ^(٥١).

٦- مقاصد الشريعة في فقه الأئمة المجتهدين

١- المذهب المالكي:

كان الإمام مالك رضي الله عنه يميل إلى الأثر في تأسيس مذهبه، ولكنه كان أكثر أئمة أهل السنة ملاحظة للمصلحة، حتى إنه جعل المصالح المرسلّة أصلاً من أصول المذهب، وهي مصالح مبنية على المقاصد الشرعية، ومتقيّدة بها.

وتحكيم المصلحة والاحتجاج بها، مرجعه إلى الصحابة رضي الله عنهم، ولهذا قال الغزالي: "الصحابة رضي الله عنهم هم قدوة الأمة في القياس، وعلم قطعاً اعتمادهم على المصالح" ^(٥٢).

وهو فى هذا يكرر ما قاله شيخه أبو المعالى، حيث سلم بحجية الاستدلال المصلحى، لأن ذلك من عمل الصحابة رضى الله عنهم، وهو كثير فى فقههم وفتاواهم. ومن هنا أخذ به، مشروطاً أن تكون المصلحة شبيهة بما اعتبره الشارع من المصالح.

ونجد القاضى عياضاً يوضح أن أحد الاعتبارات المرجحة لمذهب مالك، هو النظر المصلحى القائم على مقاصد الشريعة وقواعدها، فيقول: " الاعتبار الثالث: يحتاج إلى تأمل شديد، وقلب سليم من التعصب شديد، وهو الالتفات إلى قواعد الشريعة ومجامعها وفهم الحكمة المقصودة بها من شارعها.. " (٥٣). وقد قرر الشاطبى هذه الحقيقة عن منهج الإمام مالك، فى تقرير الأحكام المتعلقة بقسم المعاملات والعادات.

ومن هذا القبيل: ما نقله الشاطبى فى بعض فتاواه، على كتاب "العنبة" من سماع ابن القاسم قال: " وسألت مالكا عن معاصر الزيت، زيت الجلجلان والفجل: يأتى هذا بأرأب (٥٤)، وهذا بأخرى. حتى يجتمعوا فيها، فيعصرون جميعاً. قال: إنما يكره هذا لأن بعضه يخرج أكثر من بعض. فإذا احتاج الناس إلى ذلك، فأرجو أن يكون خفيفاً، لأن الناس لابد لهم مما يصلحهم. والشيء الذى لا يجدون عنه بدأ ولا غنى، فأرجو أن يكون لهم فى ذلك سعة إن شاء الله، ولا أرى به بأساً. قال: والزيتون مثل ذلك. قال ابن رشد: خففه للضرورة إلى ذلك، إذ لا يتأتى عصر اليسير من الجلجلان والفجل على حدته (٥٥).

وهذا النص للإمام مالك مثال فقهى لمراعاة المصلحة وبناء الأحكام عليها، بل إنه يؤصل ويقعد للمسألة ونظائرها.

وقد قرر الشاطبى هذه الحقيقة فى موضع آخر، فقال عن منهج الإمام مالك، فى تقرير الأحكام المتعلقة بقسم المعاملات والعادات: " فإنه استرسل فيه استرسال المدل العريق فى فهم المعانى المصلحية، نعم، مع مراعاة مقصود الشارع أن لا يخرج عنه، ولا يناقض أصلاً من أصوله ... " (٥٦).

وهكذا يتضح تميز الأصول المالكية بأصل " المصلحة المرسله "، وبخاصة عند إمام المذهب، بل نجد الاستحسان أيضاً عند مالك يعنى شيئاً واحداً محدداً: هو رعاية

المصلحة. وما رواه عنه أصحابه من أن الاستحسان تسعة أعشار العلم " (٥٧). لا يمكن أن يعنى إلا مراعاة المصلحة فى الأحكام الاجتهادية. وفى هذا يقول ابن رشد (الحفيد): "ومعنى الاستحسان فى أكثر الأحوال هو الالتفات إلى المصلحة والعدل " (٥٨).

فالاستحسان المالكى - إذن - هو الحرص على جلب المصلحة ودرء المفسدة، وكلمة الاستحسان عند مالك تعنى حكم المصلحة عند عدم وجود نص شرعى.

٢- المذهب الحنفى:

يشترط الحنفية فى الوصف الذى يصلح أن يكون علة، فوق مناسبتة للحكم، أن يكون مؤثراً فيه، ويعرفون التأثير بما يدخل المصلحة المرسله فى المناسب المؤثر، وبذلك تكون المصلحة المرسله حجة عندهم وإن لم يصرحوا بها.

وتعريف التأثير عندهم: إذا استنبط الفقيه أن وصفاً معيناً مناط لحكم شرعى، اعتماداً على وجود المناسبة بين هذا الوصف وذلك الحكم، بمعنى أن شرع الحكم وترتيبه على هذا الوصف يحقق مصلحة قصدها الشارع فى الجملة، فإن الحنفية خلافاً للجمهور، لا يكتفون بهذا القدر فى إثبات علية هذا الوصف لذلك الحكم، وتعدية الأخير لكل ما وجد فيه هذا الوصف، وإنما يشترطون فوق هذه المناسبة العامة بين الوصف والحكم، أن يكون الوصف الذى استنبطه الفقيه وصفاً مؤثراً. ويقصد الأصوليون بالتأثير قيام النص أو الإجماع على أن وصفاً بعينه مناط لحكم بعينه، أو أن وصفاً من جنس هذا الوصف مناط لحكم من جنس هذا الحكم (٥٩).

فمثال الأول جعل طواف الحيوان منطاً للطهارة، وذلك لوجود المناسبة بين كثرة الطواف وبين الطهارة، إذ الحكم بطهارة سور الحيوان، الذى يكثر طوافه ويعسر الاحتراز عنه فيه رفع للرج والمشقة. ورفع الحرج والمشقة مقصود للشارع. وفوق هذه المناسبة بين الوصف والحكم، فإن الشارع قد نص على أن الطواف بعينه علة للطهارة بعينها، وذلك قوله عليه الصلاة والسلام، وقد سئل عن سور الهرة، فقال: "إنها من الطوافين عليكم والطوافات". وهنا يقول الأحناف: إنه قد ثبت بالنص اعتبار عين الوصف، وهو الطواف، مناطاً لعين الحكم، الذى هو الطهارة. وبذلك يثبت التأثير الذى هو الشرط فى العلل الشرعية عندهم (٦٠).

وأما ما اعتبر الشارع فيه وصفاً من جنس الوصف فى حكم من جنس الحكم، فيمكن التمثيل له بجواز أن ينظر الطبيب إلى العورة لحاجة العلاج، ورفعاً لمشقة المرض. فإن الحكم هنا هو جواز النظر إلى العورة، والمناط رفع مشقة المرض. ولم يرد نص ولا إجماع على أن مشقة المرض بعينها مناط لجواز النظر إلى العورة، ولكن الشارع اعتبر أنواعاً كثيرة من الأوصاف مغايرة لهذا الوصف، ولكنها من جنسه، مناطاً لأحكام كثيرة مغايرة لهذا الحكم، ولكنها من جنسه. فهناك أنواع كثيرة من المشاق، تجمع مع مشقة المرض فى جنس المشقة، كانت سبباً لأحكام كثيرة تجتمع مع جواز النظر فى أنها أحكام تخفيف ورفع لهذه المشقة. من ذلك أن مشقة السفر أوجبت قصر الصلاة وجمعها، والفطر والتيمم، ومشقة المرض أوجبت الفطر، والتيمم والقعود فى الصلاة، ومشقة التكرار أسقطت الصلاة عن الحائض، وهكذا نجد أنواعاً كثيرة من المشقات تشترك مع مشقة المرض، فى جنس المشقة، توجب أنواعاً كثيرة من الأحكام تشترك مع جواز النظر إلى العورة، فى أنها تدفع المشقة وترفع الحرج.

وبذلك يقال إن مشقة المرض وصف مؤثر فى جواز نظر الطبيب إلى العورة، وذلك لأن الشارع اعتبر نوعاً مغايراً من الوصف ولكنه من جنسه، مناطاً لحكم مغاير للحكم الذى أوجبه، ولكنه من جنسه.

وهكذا نجد أن المذهب الحنفى راعى فى المصلحة المرسله - وإن لم يصرح بها - مقاصد المكلفين، مما يدل على أنه أصل معتبر من أصولهم، كما نجده أيضاً فى الاستحسان الذى اشتهر عن أبى حنيفة أنه يكثر من الفتوى بناء على قاعدة الاستحسان، وإذا كان قد روى عن مالك أنه قال: الاستحسان تسعة أعشار العلم، " فقد نقل محمد بن الحسن الشيبانى أن أصحاب أبى حنيفة كانوا ينازعونه بالمقاييس. فإذا قال: استحسن، لم يلحق به أحد " (٦١).

٣- المذهب الشافعى:

على الرغم من أن الفقه الشافعى لم يشتهر عنه الاعتماد على المصالح المرسله باعتبارها أصلاً من أصول التشريع، فإننا نجد أن أصول الشافعى نفسه تتسع للعمل بهذا النوع من المصالح، كما أننا نجد عدداً غير قليل من كتاب الأصول ينسبون إلى الشافعى نفسه القول بالمصالح المرسله، وإن كانوا يحرصون

على تأكيد أنه لا يرى الاحتجاج بمطلق المصلحة، وإنما يشترط فيها شروطاً معينة تجعلها معتمدة على نصوص الشريعة، وليست استحساناً مجرداً (١٢).

ولقد جاء الغزالي، فوجد أن اصطلاح المصالح المرسلّة قد اشتهر عن المالكية، فأولى هذا النوع من الاستدلال عناية فائقة، وتحدث عنه في كتبه الثلاثة: المنحول، وشفاء الغليل، والمستصفي، مؤكداً أنه ليس أصلاً زائداً على الكتاب والسنة والإجماع والعقل، وأن من عده أصلاً خامساً بعد هذه الأصول فقد أخطأ، لأنه يرجع إلى مقاصد الشارع. ومقاصد الشارع إنما تعرف من الكتاب والسنة والإجماع.

والمصلحة المرسلّة داخلة في القياس عند الشافعي، وذلك أن للقياس عنده شروطاً ثلاثة هي:

أولاً: أن تكون هناك واقعة ليس فيها نص حكم، أو مما لم ينص فيه بعينه كتاب ولا سنة.

ثانياً: أن يكون هناك حكم نص عليه الشارع لمعنى يمكن أن يتوصل إليه المجتهد، منه أو من غيره.

ثالثاً: أن تكون الواقعة التي ليس فيها نص حكم، قد اشتملت على المعنى الذي لأجله حكم الشارع في الواقعة المنصوص عليها.

ولقد وجدت هذه المقومات الثلاثة في كل مصلحة ملاحمة (١٣):

١- ذلك أن الواقعة التي يراد معرفة حكمها بطريق المصلحة واقعة غير منصوص على الحكم فيها بعينه. وذلك كتضمنين الصناع.

٢- هناك أحكام شرعية نص الشارع عليها لمعنى يدركه المجتهد، وذلك كحكم المنع من تلقى الركبان، والمنع من بيع الحاضر للبادي، وشرع الحدود والقصاص، وغير ذلك من الأحكام، فإن هذه الأحكام شرعت لمعنى هو أن المصلحة العامة تقدم على المصلحة الخاصة.

٣- الواقعة التي لا نص فيها بعينها، وهي تضمنين الصناع، قد وجد فيه ذلك المعنى، وذلك أن في القول بالتضمنين تقديم مصلحة عامة، هي مصلحة أرباب السلع، على مصلحة خاصة، هي مصلحة الصناع.

والخلاصة أنه فى كل مصلحة ملائمة توجد أصول شرعية تشهد لجنس المصلحة، لأن معنى ملائمة المصلحة، أن تدخل تحت جنس اعتبره الشارع، وما دام اعتبار الشارع إنما يعرف من نصوصه، ولا يستقل به العقل، فإن كل معنى أو مصلحة ملائمة ترجع إلى نصوص الشريعة.

وإذا كان الشافعى يحرص على وجود النص الشرعى أو الخبر اللازم الذى يكون القياس طلباً له واستنباطاً منه، حتى لا يكون الفقيه قائلاً بالاستحسان، راجعاً لمجرد التذوق والتشهى، وإذا كانت كل مصلحة ملائمة إنما تعرف ملائمتها للشريعة من جملة نصوص قد تفيد القطع فى مجموعها بهذا المعنى، فإن المصلحة المرسله تكون داخلة تحت القياس فى نظر الشافعى^(٦٤).

٤- المذهب الحنبلى:

لقد كان فقه الإمام أحمد فقه المصالح، صرح بذلك كتاب الأصول، وكثير من شيوخ الحنابلة، والمخرجون فى هذا المذهب، وهو الذى تدل عليه الفروع التى رويت عن أحمد، والفتاوى التى نسبت إليه. والأدلة على إثبات أخذ الإمام أحمد بالمصالح المرسله هى كما يلى:

أولاً: تصريح بعض كتاب الأصول باعتماد الإمام أحمد على المصالح المرسله فى الاجتهاد واستنباط الأحكام، منهم ابن دقيق العيد. حيث يقول فى المصلحة المرسله: "الذى لا شك فيه أن لمالك ترجيحاً على غيره من الفقهاء من هذا النوع، ويليهِ أحمد بن حنبل، ولا يكاد يخلو غيرهما من اعتباره فى الجملة، ولكن لهذين ترجيح فى الاستعمال لهما على غيرهما" (٦٥).

فهو ينسب القول بالمصالح المرسله إلى الإمام أحمد، حتى جاء فى الترتيب بعد مالك الذى اشتهر عنه كثرة القول بالمصالح (٦٦).

ثانياً: تصريح شيوخ الحنابلة باعتبار المصالح، أمثال الإمام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، يقول ابن تيمية: "ومن استقرأ الشريعة فى موارد ومصادرها وجدها مبنية على قوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرُ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (٦٧)، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ غَيْرُ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٦٨). فكل ما احتاج الناس إليه فى معاشهم، ولم يكن سببه معصية، هى ترك

واجب، أو فعل محرم، لم يحرم عليهم، لأنهم في معنى المضطر الذي ليس بباغ ولا عاد " (٦٩). ويقول تلميذه ابن القيم: "... وتعليق العقود والفسوخ والتبرعات والالتزامات وغيرها بالشروط- أمر تدعو إليه الضرورة، أو الحاجة أو المصلحة، فلا يستغنى عنه المكلف " (٧٠).

فالذي يؤخذ من هذه النصوص " أن الحنابلة يأخذون بالمصالح الضرورية والحاجية، وإن ما احتاج الناس إليه كافة في معاشهم ينزل منزلة الضرورة في حق الأفراد، وأنهم يعللون بالمصالح الملائمة وإن لم يوجد نص معين يشهد لعينها بالاعتبار " (٧١).

ثالثاً: فتاوى الإمام أحمد التي اعتمد فيها على المصلحة التي لا يشهد لها الأصل المعين، والتي تلائم تصرفات الشرع، وتشهد لها نصوصه في الجملة.

ومن هذه الفتاوى: فتواه بنفى أهل الفساد والدعارة إلى بلد يؤمن فيه من شرهم، ومنها تغليظ العقوبة على شارب الخمر في نهار رمضان، وعلى من يطعن في الصحابة رضي الله عنهم، مع عدم جواز عفو السلطان عن ذلك (٧٢).

وهكذا يتضح لنا أن المذاهب الفقهية الأربعة ومؤسسيها كان لهم دور في إرساء أركان علم المقاصد، وأنهم في أصول مذاهبهم راعوا مقاصد الشريعة، وارتبط فقههم بها، مما يدل على إدراكهم لأسرار الشريعة ومصالحها وحكمها ومقاصدها على تفاوت فيما بينهم.

وبالجملة فإن الأئمة المجتهدين جميعهم، من اشتهرت مذاهبهم منهم، وهم الذين ذكرناهم، ومن لم تشتهر مذاهبهم، يبنون فتاواهم واجتهاداتهم على مقاصد الشريعة إلا الظاهرية الذين تمسكوا بظواهر النصوص ولم يجيزوا التعليل وبالتالي الرأي والقياس، " ومع ذلك فإن موقفهم هذا لا يعني أنهم ينفون أن للشريعة مقاصد لكنهم وقفوا في حدود المقاصد التي قامت النصوص شواهد عليها، وتركوا ما وراء ذلك، وهو مسلك فيه ضعف، لأن أعمال المقاصد فيما لم يرد فيه عن الشارع نص فيه حياة للتشريع، ومسايرة للظروف المختلفة، والأوضاع المتباعدة في ظل شريعة الله الخالدة التي اختارها للبشرية إلى أن يرث الأرض ومن عليها " (٧٣).

٧- مقاصد الشريعة عند علماء الأصول والفقه

نتناول الآن العلماء الذين وضعوا أركان هذا العلم، وكان لهم دور فى تأسيسه وتأصيله بعد عصر الفقهاء المجتهدين.

من هؤلاء العلماء من جاء على لسانهم ذكر أسرار الشريعة أو العلل الجزئية، ودراستهم هنا من باب التحسين والتزيين.

ومنهم من كان له دور عظيم فى تأسيس هذا العلم، ودراستهم ستكون من باب التأصيل والتعديد.

١- الجوينى (ت ٤٧٨هـ):

يعتبر الجوينى واضع لبنات علم المقاصد ورائده، وريادته فى موضوع المقاصد تتجلى فيما يلى:

أولاً: كثرة ذكره واستعماله للفظ المقاصد فى كتابه " البرهان " (٧٤). ومن أمثلة ذلك: أنه تعرض لتعليل الطهارات والغرض منها، وكذلك التيمم (٧٥). كما نراه فى كلامه على المباح، يرسم لنا طريقاً لمعرفة المقاصد فيقول: " ومن لم يتقطن لوقوع المقاصد فى الأوامر والنواهي فليس على بصيرة فى وضع الشريعة " (٧٦).

ثانياً: أنه فى مجال حديثه عن تقاسيم ما يعلل، وما لا يعلل، وما يقاس عليه، وما لا يقاس عليه قال: " هذا الذى ذكره هؤلاء أصول الشريعة، ونحن نقسمهما خمسة أقسام (٧٧):

القسم الأول: ما يتعلق بالضرورات، مثل القصاص، فهو معلل بحفظ الدماء المعصومة، والزجر عن التهجم عليها.

القسم الثانى: ما يتعلق بالحاجة العامة، ولا ينتهى إلى حد الضرورة. وقد مثله بالإجارات بين الناس (٧٨).

القسم الثالث: ما ليس ضرورياً ولا حاجياً حاجة عامة، وإنما هو من قبيل التحلى بالمكرمات، والتخلى عن نقائصها. وقد مثله بالطهارات (٧٩).

القسم الرابع: وهو أيضاً لا يتعلق بحاجة ولا ضرورة، ولكنه دون الثالث، بحيث ينحصر في المندوبات. " فهو - في الأصل - كالضرب الثالث، الذي انتجز الفراغ منه، في أنه الغرض المخيل: الاستحاثات على مكرمة لم يرد الأمر على التصريح بإيجابها، بل ورد الأمر بالنذب إليها" (٨٠).

القسم الخامس: هو ما لا يظهر له تعليل واضح ولا مقصد محدّد، لا من باب الضرورات، ولا من باب الحاجات، ولا من باب المكرّمات، قال: " وهذا يندر تصويره جدّاً " (٨١)، أى إنه نادر في الشريعة؛ لأن كل أحكامها أو معظمها لها مقاصد واضحة، وفوائد ملموسة.

ولهذا فإنه برغم تمثيله هذا القسم الذى لا يعلل بالعبادات البدنية المحضة التى " لا يتعلّق بها أغراض دفعية ولا نفعية "، أى لا يظهر فيها درء مفسدة ولا جلب مصلحة، فإنه سرعان ما نبه على أن هذه العبادات يمكن تعليلها تعليلًا إجمالياً، وهو أنها تمرّن العباد على الانقياد لله تعالى، وتجديد العهد بذكره، مما ينتج النهى عن الفحشاء والمنكر، ويخفف من المغالاة فى اتباع مطالب الدنيا، ويذكر بالاستعداد للأخرة. قال: " فهذه أمور كلية لا ننكر على الجملة أنها غرض الشارع فى التعبّد بالعبادات البدنية. وقد أشعر بذلك: بنصوص من القرآن العظيم فى مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ (٨٢).

فلم يبق إذن إلا بعض أحكامها التفصيلية، مما يعسر تعليله ويتعذر القياس عليه، كهيئات الصلاة، وأعداد ركعاتها، وكتحديد شهر الصوم ووقته (٨٣).

" ولنعد إلى التقسيم الخماسى للعلل والمقاصد الشرعية - واعتماداً على كلام الإمام نفسه - على أن القسمين الثالث والرابع، يمكن دمجهما فى قسم واحد. ويؤكد هذا أنه عندما ذكر القسم الخامس، نص على أنه لا يدخل لا فى الضرورات، ولا فى الحاجات، ولا فى المحاسن. فحصر الأقسام الأخرى فى ثلاث:

وبذلك يكون إمام الحرمين هو صاحب الفضل والسبق فى التقسيم الثلاثى لمقاصد الشارع (الضروريات - الحاجيات - التحسينيات). وهو التقسيم الذى أصبح من أسس الكلام فى المقاصد.

ثالثاً: أنه نبه على الضروريات الخمسة المعروفة وهى: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، حيث يقول: " فالشرعية متضمنها: مأمور به ومنهى عنه. فأما المأمور به: فمعظمه العبادات، وأما المنهيات: فأثبت الشرع فى الموبقات منها زواج... وبالجمله الدم معصوم بالقصاص...، والفروج معصومة بالحدود... والأموال معصومة عن السراق بالقطع" (٨٤).

٢- الغزالى (ت ٥٠٥ هـ):

يعتبر الإمام الغزالى امتداداً لشيخه الجوينى، فقد تشبع بفكره وآرائه، ويظهر ذلك فى كتابه " المنحول من تعليقات الأصول ".

أما فى كتابيه " شفاء الغليل " و" المستصفى " فإن شخصية الغزالى المقاصدية تظهر وتتضح، حيث حدد لنا أمهات المقاصد الشرعية، التى عليها كل مقصود شرعى، وكل مصلحة شرعية.

فى كتابه " شفاء الغليل " تعرض لذكر المقاصد فى سياق كلامه على " مسلك المناسبة " من مسالك التعليل. وهذا المسلك يقوم على أساس تعليل الأحكام الشرعية بما تتضمنه وتقضى إليه من جلب مصلحة أو دفع مفسدة. ولهذا قال: " المعانى المناسبة: ما تشير إلى وجوه المصالح وأماراتها .. والمصلحة ترجع إلى جلب منفعة أو دفع مضرة. والعبارة الحاوية لها: أن المناسبة ترجع إلى رعاية أمر مقصود " (٨٥). فالمناسبات المصلحية التى يصح التعليل بها، هى التى تتضمن رعاية مقصود من مقاصد الشارع، " وما انفك عن رعاية أمر مقصود فليس مناسباً. وما أشار إلى رعاية أمر مقصود، فهو مناسب " (٨٦).

وهذا التقيد الذى وضعه للتعليل المصلحى - أو التعليل بالمناسبة - الذى ينبغى أن يتضمن رعاية مقصود من مقاصد الشارع، نجده فى " المستصفى " أصرح وأوضح، وذلك عند تعرضه لحجية الاستصلاح أو المصلحة المرسلّة، حيث عرّف المصلحة المعتد بها بقوله: " نعى بالمصلحة: المحافظة على مقصود الشارع.. " (٨٧) ثم يقول فى مدى حجية الاستصلاح: " فكل مصلحة لا ترجع إلى حفظ مقصود فهم من الكتاب والسنة والإجماع، وكانت من المصالح الغريبة التى لا تلائم تصرفات الشرع، فهى باطلة مطرحة.. وكل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعى علم

كونه مقصوداً بالكتاب والسنة والإجماع فليس خارجاً من هذه الأصول، لكنه لا يسمى قياساً، بل مصلحة مرسله..^(٨٨) "إلى أن قال: " وإذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود الشرع فلا وجه للخلاف في اتباعها. بل يجب القطع بكونها حجة.."^(٨٩).

كما نجاه في كتابه " شفاء الغليل " يقسم مقصود الشرع إلى ديني ودنيوي، ثم ينص على أنه " قد علم على القطع أن حفظ النفس والعقل والبضع والمال مقصود في الشرع "^(٩٠). ثم أورد لكل مقصود من هذه المقاصد الأربعة ما يدل عليه: حفظ النفس يدل عليه شرع القصاص في القتل. وحفظ العقل دلّ عليه تحريم الخمر. وحفظ البضع واضح في تحريم الزنى والعقوبة عليه. والمال محفوظ بمنع التعدي على ملك الغير، وإيجاب الضمان، والقطع في السرقة.

وفي " المستصفي " أعاد هذه المقاصد الجامعة ولكن بشكل أكثر إحكاماً، فلم يقسمها إلى دينية ودنيوية، بل جعل في مقدمة المقاصد الشرعية الضرورية: حفظ الدين، حيث قال: " ومثاله (أى حفظ الدين): قضاء الشرع بقتل الكافر المضل، وعقوبة المبتدع الداعي إلى بدعته، فإن هذا يفوت على الخلق دينهم "^(٩١).

كما أنه عدل عن لفظ "البضع" الذي استعمله في " شفاء الغليل " إلى لفظ أكثر دقة ووضوحاً، وهو لفظ " النسل ". وهكذا أصبحت صياغة المقاصد الأساسية كما يلي: " ومقصود الشرع من الخلق خمسة، وهو: أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم.. "^(٩٢).

ثم يقرر في " المستصفي " أن حفظ الأصول الخمسة " يستحيل أن لا تشتمل عليه ملة من الملل، وشريعة من الشرائع التي أريد بها إصلاح الخلق. ولذلك لم تختلف الشرائع في تحريم الكفر والقتل، والزنى، والسرقة، وشرب الخمر "^(٩٣).

والغزالي يقسم المصالح الشرعية حسب درجة قوتها ووضوحها. وعلى هذا الأساس فإن المصالح منها ما هي في رتبة الضرورات، ومنها ما هي في رتبة الحاجات، ومنها ما هي في رتبة التحسينيات. ولكل مرتبة مكمالات^(٩٤).

وقد جاء هذا التقسيم عند الغزالي "على درجة كبيرة من الوضوح والاستقرار، مع إبرازه لما بين المراتب الثلاث من تفاضل وتكامل، وإعطائه الأمثلة الكافية لكل مرتبة ومكملاتها من المراتب الثلاث "^(٩٥).

وهكذا أصبحت هذه الخطوات التى خطاها الإمام الغزالى فى مقاصد الشريعة هى المبتدأ والمنتهى لعامة الأصوليين الذين جاؤوا بعده، وكتبوا فى المقاصد.

٣- فخر الدين الرازى (ت ٦٠٦ هـ):

إن دراسة الرازى فى تأصيل فقه المقاصد تعتبر من المراحل المهمة؛ لأن كتابه "المحصول" اختصار لثلاثة كتب أصولية لها من الصدارة ما لها، وهى: "المعتمد" لأبى الحسين البصرى، و"البرهان" للجوينى، و"المستصفى" للغزالى.

كما أنه له نظرات فى ترتيب المقاصد الضرورية الخمسة، فهو لا يلتزم فيها ترتيباً واحداً. فهو تارة يذكرها على هذا النحو: النفس، والمال، والنسب، والدين، والعقل^(٩٦). ويلاحظ هنا أن الرازى لم يجعل الدين أول المقاصد الضرورية، وإنما أخره إلى ما قبل العقل، وقدم عليه النفس والمال والنسب، وعبر عن النسل بالنسب، مع أن التعبير بالنسل أصح؛ فحفظ النسل هو المقصود، وهو الذى يرقى إلى مرتبة الضرورات العامة. أما حفظ النسب فهو من مكملات حفظ النسل. ورتبها فى موضع آخر هكذا: النفوس والعقول والأديان والأموال والأنساب^(٩٧).

ومما يظهر اهتمام الرازى بالمقاصد، أنه عرف الوصف المناسب بأنه: "الذى يفضى إلى ما يوافق الإنسان تحصيلاً وإبقاءً". قال: "وقد يعبر عن التحصيل بجلب المنفعة، وعن الإبقاء بدفع المضرة"^(٩٨). ويعتبر هذا تعريف من يعلل أحكام الله تعالى بالحكم والمصالح، وما جلب المنفعة، ودفع المضرة إلا مقاصد الشريعة.

كما أنه قسم المصالح إلى قسمين: الأول: ما تعلق بالدنيا، والثانى: ما تعلق بالآخرة.

والأول على ثلاثة أقسام: الضرورية، والحاجية، والتحسينية^(٩٩).

والثانى: هو ما تعلق بالآخرة، فهو الحكم المذكورة فى رياضة النفس، وتهذيب الأخلاق، لأن منفعتها فى سعادة الآخرة^(١٠٠).

٤- سيف الدين الآمدى (ت ٦٣١ هـ):

ما قيل عن كتاب الرازى، يقال فى كتاب "الإحكام" للآمدى، حيث هو الآخر تلخيص للكتب الثلاثة (المعتمد - والبرهان - والمستصفى) إلا أن الآمدى أسهم

أيضاً في تأسيس مقاصد الشريعة وذلك من خلال الجوانب التالية:

الجانب الأول: أنه أدخل المقاصد في باب الترجيحات، وبالذات في الترجيح بين الأقيسة المتعارضة ^(١٠١). فقد نص على ترجيح المقاصد الضرورية على الحاجة، والحاجة على التحسينية. كما ترجح المصالح الأصلية على مكملاتها، وترجح مكملات الضروريات على مكملات الحاجيات ^(١٠٢).

الجانب الثاني: أنه تطرق إلى بيان كيفية ترتيب الضروريات الخمس والترجيح بينها، ودافع عن الترتيب الذي اختاره، حيث يلاحظ أنه قدم حفظ العقل على حفظ النسل، بينما في باب الترجيح بين المقاصد، قدم حفظ النسل على حفظ العقل، وقال: "المقصود في حفظ النسب أولى من المقصود في حفظ العقل والمال، لكونه عائداً إلى حفظ النفس" وهنا عبر بالنسب بدل النسل ^(١٠٣).

كما أنه نفت النظر إلى أن حفظ النفس والنسل والعقل والمال مقاصد تبعية لمقصد أصلي هو حفظ الدين، والنسب والمال والعقل تبع للنفس، والعقل والمال تبع للنسل، والمال تبع للعقل. ثم بين بالأمثلة دفع توهم تقديم النفس على الدين، ومما قاله في ذلك " ... فما مقصوده حفظ أصل الدين يكون أولى، نظراً إلى مقصوده وثمرته من نيل السعادة الأبدية في جوار رب العالمين. وما سواه من حفظ الأنفس والعقل والمال وغيره، فإنما كان مقصوداً من أجله، على ما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ^(١٠٤).

الجانب الثالث: أنه حصر الضروريات في هذه الخمسة، حيث قال: "والحصر في هذه الخمسة الأنواع إنما كان نظراً إلى الواقع، والعلم بانتقاء مقصد ضروري عنها في العادة" ^(١٠٥). وبعده أخذ الأصوليون يصرحون بانحصار الضروريات في هذه الخمسة، وأن الاستقراء دل على ذلك، بينما الإمام الغزالي - الذي سمي هذه الضروريات - اقتصر على حصرها ضمناً، ولم يصرح بذلك ^(١٠٦).

٥- ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ):

تعتبر دراسة ابن الحاجب في موضوع مقاصد الشريعة من باب التحسين والتزين؛ لأنه يدور في فلك من سبقوه، وخاصة الأمدى، حيث قسم المقاصد إلى ضروري وغير ضروري، يقول ابن الحاجب: "والمقاصد ضربان: ضروري في

أصله، وهى أعلى المراتب كالمقاصد الخمسة التى روعيت فى كل ملة: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال وغير ضرورى، وهو ما تدعو الحاجة إليه فى أصله، كالبيع والإجارة " (١٠٧). كما أنه حصر الضروريات فى هذه الخمس، وسار على درب الآمدى فى ترتيبها والترجيح بينها، ونص على ترجيح الدين على بقية الضروريات (١٠٨)، وتابعه أيضاً فى تقديم النسل على العقل (١٠٩).

٦- العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ):

يمثل العز بن عبد السلام قفزة عظيمة فى تحويل الفقه من جموده على المدونات والمختصرات وتخريجات علماء المذاهب، إلى حيوية الشرع ومسايرته لكل زمان ومكان، وتنزيل القواعد الفقهية والأصولية والأحكام الشرعية على ظروف المكلفين وأحوالهم.

كما أن هذا الشيخ تلميذ الآمدى، وتتلذذ على يديه ابن دقيق العيد، والقرافى. والآمدى هو من أصل من الناحية النظرية توظيف المقاصد فى الترجيح بين المصالح والمفاسد المتعارضة، وابن دقيق والقرافى استفادا من العز فى تنزيل أعمال المقاصد على الناحية التطبيقية العملية.

لذلك فإن العز يعتبر من الجوانب البارزة فى الفكر المقاصدى، ومن مجهوداته الواضحة فى هذا العلم ما يلى:

أولاً: اعتناؤه بتعريف المصالح والمفاسد، وذلك من خلال تأليفه لكتابه "قواعد الإحكام" و "القواعد الصغرى". والأول متمم للثانى. وقد اعتنى فيهما بعلم المقاصد، كما أن له رسالتين فى "مقاصد الصلاة"، و "مقاصد الصوم".

ثانياً: تأكيد تحليل أحكام الشرع، وأنها - كلها - تقصد مصلحة العباد، فيقول: "التكاليف كلها راجعة إلى مصالح العباد فى دنياهم وأخراهم. والله غنى عن عبادة الكل، لا تنفعه طاعة الطائعين، ولا تضره معصية العاصين ..." (١١٠).

ثالثاً: توظيف المقاصد فى الترجيح بين المصالح والمفاسد المتعارضة (١١١).

رابعاً: ذكر بعض طرق معرفة المقاصد (١١٢).

خامساً: ذكر كثيراً من المقاصد الجزئية للأحكام الشرعية (١١٣).

سادساً: وضع أهمية المقاصد وقطعيتها. ففي بيان أهمية المقاصد يقول: " من تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد، حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان بأن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها، وإن لم يكن فيها إجماع ولا نص ولا قياس خاص، فإن فهم نفس الشرع يوجب ذلك " (١١٤).

فلقد حاول العز أن يرتقى في حديثه عن مفهوم المصلحة الواجب رعايتها إلى ما يسميه بنفس الشرع، وهو ما يعنى به مقاصد الشرع الضرورية.

سابعاً: أسهم في تأصيل القواعد المقاصدية، حيث قدم لنا ثروة كبيرة من القواعد المقاصدية منها:

إذا اجتمعت مصالح ومفاسد، فإن أمكن تحصيل المصالح ودرء المفاسد فعلنا ذلك، وإذا تعذر الدرع والتحصيل، فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة، درأنا المفسدة، ولا نبالي بفوات المصلحة، وإن كانت المصلحة أعظم من المفسدة، حصلنا المصلحة مع التزام المفسدة، وإن استوت المصالح والمفاسد فقد يتخير بينهما، وقد يتوقف فيهما (١١٥).

٧- القرافي (ت ٦٨٤ هـ):

يعتبر القرافي امتداداً لشيخه العز بن عبد السلام في نظره إلى المقاصد والمصالح والمفاسد، واهتمامه بها، ويعتبر من مؤسسي علم المقاصد - كما قال ابن عاشور (١١٦) - وكتابه "الفروق" و"شرح التنقيح" خير شاهد على هذا.

وتبرز عقلية القرافي المقاصدية في الجوانب التالية:

الجانب الأول: اعتناؤه بتعريف المقاصد وأقسامها، وتوظيفها عند تعارض الأدلة والأقيسة والترجيح بينها (١١٧).

الجانب الثاني: ربطه الأحكام غالباً بمقاصدها، فيقول: " شرع القطع لحفظ المال، والرجم لحفظ الأنساب، والجلد لحفظ الأعراض " (١١٨).

الجانب الثالث: وظف في النظر إلى المصالح والمفاسد، والترجيح والموازنة بينها معياراً وضابطاً لكثير من قواعده وفروقه التي ذكرها (١١٩)، حيث حاول

تأسيس علم المقاصد - كما قال ابن عاشور (١٢٠) - وهذا ظاهر من خلال محاولته تعييد تلك الأفكار المقاصدية التى كانت منشورة فى كتب الأصول.

٨- الطوفى (ت ٧١٦ هـ):

ركز الطوفى اهتمامه على ما سماه بالمصالح الشرعية، وحصر فيها المقاصد كلها، وأسرف فى اعتبار المصلحة، حتى زعم وجوب تقديمها على النص والإجماع.

والمصلحة - لدى الطوفى - تقوم على أسس أربعة:

الأساس الأول: استقلال العقول بإدراك المصالح والمفاسد، حيث يفترض أن العقل البشرى مستقل بإدراك المصالح والمفاسد فى نطاق المعاملات والعادات، يقول: "ثم إن الله عز وجل جعل لنا طريقاً إلى معرفة مصالحنا عادة، فلا نتركه لأمر مبهم - يقصد النصوص الشرعية - يحتمل أن يكون طريقاً إلى المصلحة وألا يكون" (١٢١).

وقد خالف الطوفى الفقهاء فى هذا الأساس، حيث لم يقدم أحدهم نظريته فى المصلحة على افتراض أن العقل مستقل بإدراك المصالح والمفاسد دون اعتداء بالنصوص الشرعية التى تشهد لنوع المصلحة أو لجنسها بالاعتبار (١٢٢).

الأساس الثانى: المصلحة دليل شرعى مستقل عن النصوص. ومعنى هذا أن المصلحة لا تعتمد فى حجيتها على شهادة النصوص لنوعها أو لجنسها بالاعتبار، وإنما تعتمد على حكم العقل وحده (١٢٣).

الأساس الثالث: مجال العمل بالمصلحة هو المعاملات والعادات، دون العبادات. حيث يرى أن المصلحة إنما يؤخذ بها كدليل شرعى فى مجال المعاملات والعادات، أما العبادات والمقدرات فإن المصلحة لا تصلح دليلاً فيها، بل المتبع فيها النص والإجماع، وبقية الأدلة الشرعية. يقول: "إن الكلام فى أحكام الشرع إما أن يقع فى العبادات والمقدرات ونحوها، أو فى المعاملات والعادات وشبهها. فإن وقع فى الأولى اعتبر فيه النص والإجماع ونحوهما من الأدلة" (١٢٤).

الأساس الرابع: المصلحة أقوى أدلة الشرع، وتقديمها على النص والإجماع من باب التخصيص والبيان، لا من باب الإبطال لهما وعدم اعتبارهما. يقول: "وهذا يقتضى تقديم مقتضى هذا الحديث على جميع أدلة الشرع، وتخصيصها به

فى نفى الضرر وتحصيل المصلحة؛ لأننا لو فرضنا أن بعض أدلة الشرع تتضمن ضرراً. فإن نفيناه بهذا الحديث كان عملاً بالدليلين، وإن لم ننفه به كان تعطيلاً لأحدهما، وهو هذا الحديث. ولا شك أن الجمع بين النصوص فى العمل بها أولى من تعطيل بعضها^(١٢٥).

ومن فكره المقاصدى إجمالاً: أنه يعرف المصلحة بحسب العرف: بأنهم السبب المؤدى إلى الصلاح، كالتجارة المؤدية إلى الربح. وبحسب الشرع هى: السبب المؤدى إلى مقصود الشارع عبادة أو عادة^(١٢٦). ويقسم المصلحة إلى ما يقصده الشارع لحقه كالعبادات، وما لا يقصده الشارع لحقه كالعادات، ثم يذكر الأقسام المعروفة: الضرورية والحاجية والتحسينية، ويضيف إلى الأمور الخمسة الضرورية العرض^(١٢٧).

٩- ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ):

يتمثل علم المقاصد عند ابن تيمية - رحمه الله - فى ركنين أساسيين:

الركن الأول: مسألة التعليل. الركن الثانى: المصالح والمفاسد.

أما الركن الأول، فإن ابن تيمية يعرف التعليل بأنه: "بيان وجه الحكمة والمصلحة والعلة فى الحكم الشرعى"^(١٢٨).

ومسألة تعليل أحكام الله وأفعاله وبيان غاياتها وحكماتها تعتبر عنده مسألة عظيمة جداً، لعلها أجل المسائل الإلهية، ولذلك فقد بسط الكلام عنها فى مؤلفاته ورسائله، وهو كثير الدندنة حولها^(١٢٩).

والركن الثانى للمقاصد عنده: جلب المصالح وتعطيل المفاسد. وهو يرى أن "جلب المنفعة، ودفع المضرة، يكون فى الدنيا وفى الدين، وفى الدنيا كالمعاملات والأعمال التى يقال فيها مصلحة للخلق من غير حظر شرعى، وفى الدين ككثير من المعارف والأحوال والعبادات والزهاديات التى يقال فيها مصلحة للإنسان من غير منع شرعى"^(١٣٠). فمن أنكر ما اشتملت عليه الشريعة من المصالح والمقاصد التى للعباد فى المعاش والمعاد.. فهو مخطئ ضال يعلم فساد قوله بالضرورة.

وكثيراً ما يقول ابن تيمية: "الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها"^(١٣١). وهذا يشمل الدنيا والآخرة.

وفى الترجيح بين المصالح والمفاسد المتعارضة والمتزاحمة، نجد ابن تيمية رائداً فى هذا المجال، وهو يبين أنه باب عظيم ينبغى الاهتمام به، فإن من جهته حصل فى الدين اضطراب عظيم، يقول: "الحكيم هو الذى يقدم أعلى المصلحتين، ويدفع أعظم المفسدتين" (١٣٢) ويقول: "ومن أصول الشرائع أنه إذا تعارض المصلحة والمفسدة، قدم أرجحهما" (١٣٣).

وابن تيمية لم يراع المقاصد فى الفقه وأصوله فحسب، بل فى كل أبواب الشريعة، حتى العقيدة والأخلاق والسلوكيات، ويحرص دائماً على ربط جزئيات الإسلام وفرعياته بكليياته ومقاصده، فيقول: "لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى فى كذب وجهل فى الجزئيات، وجهل وظلم فى الكلليات، فيتولد فساد عظيم" (١٣٤).

١٠- ابن القيم (ت ٧٥١ هـ):

الإمام ابن القيم - رحمه الله - تلميذ الإمام ابن تيمية المخلص الملازم له، ولا شك أنه قد استفاد منه، وتأثر به كثيراً، وهو يسير فى فلك أستاذه، إلا أن شخصيته المقاصدية تظهر فى الأمور التالية:

أولاً: اهتمامه بالتعليل وأساليبه فى الكتاب والسنة، ومناقشة منكريه، فقد أولى هذه القضية عناية شديدة، فهو يصرح دائماً بأن: أوامر الرب تبارك وتعالى وشرائعه جاءت بما يحقق مصالح العباد فى الدارين، وأن أحكم الحاكمين التى بهرت حكمته العقول أولى بمراعاة مصالح عباده ومفاسدهم فى الأوقات والأحوال والأماكن والأشخاص من مراعاة الطبيب للمريض، قال: "وهل وضعت الشرائع إلا على هذا" (١٣٥).

بل إن ابن القيم يقرر أن الشريعة قائمة على أساس الحكم وقاعدة المصالح والعدل، ووضع الأمور فى نصابها؛ لأنها منزلة من حكيم حميد، يقول: "إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد فى المعاش والمعاد، وهى عدل كلها، ورحمة كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله فى أرضه، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله ﷺ أتم دلالة وأصدقها" (١٣٦).

"فطى بساط الأسباب والعلل تعطيل للأمر والنهي والشرائع والحكم" (١٣٧).

وقد تكلم ابن القيم فى كثير من علل الأحكام، سواء فى مجال العبادات أو المعاملات، مما لم يتطرق إليه ابن تيمية، حتى إنه ليعلل الأعداد والمقدرات التى جاءت بها الشريعة، فيذكر أن عدة المتوفى عنها زوجها كانت أربعة أشهر وعشراً؛ لأنها أولى المدد التى يعلم فيها بوجود الولد وعدمه، فكانت على وفق الحكمة والمصلحة (١٣٨).

ثانياً: الاعتناء بإبراز أسرار الشريعة وحكمها (١٣٩).

ثالثاً: الاهتمام بمقاصد المكلفين (١٤٠).

١١- المقرئ (ت ٧٥٨ هـ):

تعتبر دراسة "المقرئ" منعطفاً مهماً فى تأسيس هذا العلم، فهو حلقة الربط بين ابن تيمية وابن القيم والشاطبى، فهو تلميذ القرافى وابن القيم، وشيخ الشاطبى كما أنه بكتابه "القواعد" قد أسهم إسهاماً فعالاً فى تطوير علم المقاصد مادة ومنهجاً.

فمن حيث مادته فقد جعلها أوسع مما كانت عليه، لتضم بذلك الغايات والوسائل، وتشمل جميع المعانى المتصلة بالأعمال والسلوك، أما من حيث المنهج فيمكن حصر ما حققه فى أمرين (١٤١):

أولاً: قام بتأسيس بعض المبادئ الكلية لعلم المقاصد، وذلك انطلاقاً من عمله بمنهج الاستقرار، للفروع والأعمال الفقهية فى المذهب المالكى بصفة خاصة، والمذاهب الأخرى بصفة عامة، ويؤكد ذلك ابن عاشور فيقول: "أما كتابه الفقهى فهو كتاب "القواعد"، وهو كتاب عجيب الاختراع، بعيد المنزع، قصد فيه إلى استخلاص المبادئ الكلية، التى أقيمت على النظريات الفقهية فى كل باب من أبواب الفقه.." (١٤٢).

ثانياً: صياغة تلك المبادئ التى استخلصها من استقراءاته الفقهية والأصولية فى شكل قواعد، يؤسس منها وعليها علم المقاصد، فيما بعد على يد تلميذه الإمام الشاطبى، وهو الذى قصده ابن عاشور عندما قال: "وعلى ذلك المنهج الاجتهادى العالى كان تأسيس السلم الذى تدرج فيه أبو اسحق الشاطبى حتى انتهى إلى عوالى القواعد القطعية" (١٤٣).

١٢- الشاطبى (ت ٧٩٠ هـ):

بعد كل ما سبق من التاصيل والتأسيس والتفريع والتطبيق لعلم المقاصد من فحول المقاصد، جاء الشاطبى ليقطف ثمار هذا العلم يانعة طيبة، فصاغه صياغة جديدة، فأفرده بالتأليف، وأطلق عليه مقاصد الشريعة، ودعا إليه المجتهدين والمضطلعين بأسرار الشريعة^(١٤٤).

وتجديد الشاطبى فى أصول الفقه ومقاصد الشريعة، أمر لا ينازع فيه أحد، وإننا لا نجد إلا من يشهد به أو يشير إليه. والشاطبى نفسه هو أول متنبه وأول منبه على ما وفق إليه فى موافقاته من وجوه التجديد والإبداع^(١٤٥).

وقد اعتمد الشاطبى فى علمه هذا على ثلاث نقاط رئيسية هى^(١٤٦):

أولاً: اعتماد مسلك الاستقراء فى استقصاء كتب العلماء لما تناثرت فيها من شوارد المقاصد وجزئياتها.

ثانياً: تنظيم تلك الشوارد والجزئيات، واستخراج الكليات منها، وتأسيس قواعد مقاصدية.

ثالثاً: تحقيق الصورة الواضحة لعلم المقاصد انطلاقاً من تلك الكليات والقواعد^(١٤٧).

ونظراً للدراسات الكثيرة عن الشاطبى، وإسهامه فى علم المقاصد، فإننى سأتكلم عن أهم الجوانب التى تميز بها الشاطبى فى علم المقاصد عن غيره ممن سبقوه، وجعلته فى المكانة المرموقة فى هذا العلم:

أولاً: تقسيمه المقاصد قسمين: قصد الشارع، وقصد المكلف، وقسم القسم الأول إلى أربعة أنواع هى:

النوع الأول: قصد الشارع فى وضع الشريعة.

النوع الثانى: قصد الشارع فى وضع الشريعة للإفهام.

النوع الثالث: قصد الشارع فى وضع الشريعة للتكليف بمقتضاها.

النوع الرابع: قصد الشارع فى دخول المكلف تحت أحكام الشريعة.

وأما القسم الثانى المتعلق بمقاصد المكلف، فلم يقسمه إلى أنواع، وإنما بحثه فى مسائل فقط (١٤٨).

ثانياً: التوسع والتشقيق فى أقسام وأنواع المقاصد، مما أثرى هذا العلم. فقد كان السابقون يناولونه فى إشارات وكلمات تبلغ بضع صفحات، لكن الشاطبى جعل أكبر أجزاء "الموافقات" هو كتاب المقاصد، فأصبحت بهذا شيئاً ظاهراً للعيان.

وقد تعرض لهذه المسألة الشيخ "محمد الطاهر بن عاشور" حيث يقول: "... ولحق بأولئك أذاً أحسب أن نفوسهم جاشت بمحاولة هذا الصنيع، مثل عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام المصرى الشافعى فى قواعده، وشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافى المصرى المالكى فى كتابه (الفروق). فلقد حاولوا غير مرة تأسيس المقاصد الشرعية. والرجل الفذ الذى أخذ هذا الفن بالتدوين، هو الشيخ أبو اسحق إبراهيم بن موسى الشاطبى المالكى ... فأنا أفنتى آثاره ..." (١٤٩).

وفعل ذلك أيضاً عبد الله دراز - فى تقديمه للموافقات - حيث تبين عناية الشاطبى بالمقاصد، وعناية سابقيه بها (١٥٠).

وبعبارة أخرى - ولكنها تؤدى نفس المعنى - يبين مصطفى الزرقا الحجم الكبير الذى أعطاه الشاطبى لمقاصد الشريعة، بالنسبة إلى من سبقوه (١٥١).

ثالثاً: اهتمامه بمقاصد المكلفين، وضرورة قصدهم قصد الشارع. وهذا جانب آخر من جوانب الإلهام عند الشاطبى، ذلك أن مقاصد الشارع لا تتم ولا تتحقق إلا بتصحيح مقاصد المكلف، وربط هذا بذاك، وبيان ما بينهما من تلازم وتكامل (١٥٢) فى كتابه المقاصد الشرعية، وفى تناوله لمقاصد المكلف من خلال النظر إلى مقاصد الشارع.

رابعاً: وضع منهج لمعرفة طرق مقاصد الشارع. وهو من المباحث الجديدة عند الشاطبى، وقد تناوله فى مواضع متفرقة من أجزاء "الموافقات" و"الاعتصام"، وهو يعتمد فى ضبطه لهذا المنهج على الأمور التالية:

١- فهم المقاصد وفق مقتضيات اللسان العربى.

٢- مجرد الأمر والنهى، الابتدائى التصريحى.

٣- اعتبار علل الأمر والنهى.

٤- اعتبار المقاصد التابعة (الخادمة للمقاصد الأصلية).

٥- سكوت الشارع مع توفر داعى البيان والتشريع.

٦- الاستقراء (١٥٣).

خامساً: تعديد وتاصيل الكثير من القواعد المقاصدية. وللشاطبى ولع وعناية بتحرير القواعد الجامعة، وصياغتها صياغة دقيقة مركزة (١٥٤).

من هذه القواعد ما هو خاص بمقاصد الشارع مثل:

- وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد فى العاجل والآجل معاً (١٥٥).
- الضروريات: هى التى لا بد منها فى قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت، لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفى الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين (١٥٦).
- الحاجيات: هى المفترق إليها للتوسعة ورفع الضيق والحر، دون أن يبلغ فقدانها مبلغ الفساد العام والضرر الفادح (١٥٧).
- التحسينات: هى الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المندساة، التى تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق (١٥٨).
- مجموع الضروريات خمسة، وهى: الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل (١٥٩).
- ومن هذه القواعد المقاصدية ما هو خاص بمقاصد المكلف مثل:
- الأعمال بالنيات، والمقاصد فى التصرفات من العبادات والعادات (١٦٠).
- قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده فى العمل موافقاً لقصده فى التشريع، وألا يقصد خلاف ما قصد (١٦١).
- القصد إلى المشقة باطل، لأنه مخالف لقصد الشارع، ولأن الله لم يجعل تعذيب النفوس سبباً للتقرب إليه، ولا لنيل ما عنده (١٦٢).

سادساً: الاهتمام بضوابط المصلحة، والتفريق بينها وبين البدعة. حيث تعرض الشاطبي لثبوت المصلحة في الشريعة الإسلامية، فيقرر أن طريق ثبوتها هو الاستقراء دون غيره (١٦٣).

ثم يحدد طبيعة الاستقراء، فيذكر أنه يكون بتتبع النصوص التي تضمنت الأحكام الشرعية، وسينتهي الباحث من تتبع تلك النصوص إلى أنها هادفة إلى مصالح العباد في الدارين.

والواقع أن سلوك منهج الاستقراء في الدراسات الفقهية لم ينفرد به الشاطبي، بل إننا نجد ابن القيم يتوخى هذا المنهج في استنباط كثير من قواعد الشريعة التي لها صلة بالمقاصد.

تلك أهم الجوانب المميزة للشاطبي - رحمه الله - في علم المقاصد الشرعية، والتي جعلته أشهر علماء المقاصد.

ولا منازعة في مكانة الشاطبي في علم المقاصد، وله أن يفخر هو وكل من مدحوه بمكانته في هذا العلم، ولكن من الإنصاف أن لا ننسى من تكلموا قبله في هذا العلم، ووضعوا لبناته الأولى منذ عصر الصحابة - رضوان الله عليهم - إلى عصر الشاطبي - رحمه الله.

لذلك سنتكلم عن جوانب التقليد عند الشاطبي في هذا العلم ومن استفاد منهم.

أولاً: قسم الأصوليون - منذ الجويني والغزالي - المصالح إلى ضرورية وحاجية وتحسينية، وحصرُوا الضروريات في خمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وعلى هذا سار الشاطبي.

وأيضاً فقد ردد مراراً أن هذه الضروريات قد وقع حفظها في جميع الملل والشرائع، وهو قول الغزالي، وتبعه عامة الأصوليين.

كما أن الأمثلة التي يوردها لتوضيح المراتب الثلاث: الضروريات والحاجيات والتحسينات، ولبيان حفظ الضروريات الخمس، هي نفسها التي نجدها عند سابقه، وخاصة الغزالي (١٦٤)، وهو أكثر من يذكره الشاطبي من الأصوليين.

ثانياً: تأثره بالجوينى - رحمه الله - فى بعض المسائل من ذلك: القول بأن أصول الفقه قطعية لا ظنية، وهى المسألة التى افتتح بها الشاطبى كتابه "الموافقات"، وهى أيضاً فى الصفحات الأولى من "البرهان" للجوينى.

كما يظهر تأثر الشاطبى بالجوينى فى مسألة: ما بين التكاليف الشرعية، والنوازع الغريزية من تكامل فى جلب المصالح ودرء المفاسد. فما كانت الغريزة تشتهيه - كالأكل والشرب والتملك - فإن الشريعة تضع عليه القيود التى تكبح الاندفاع الغريزى عن الإفراط والتعدى. وما كانت النفوس تنفر منه بطبيعتها، فإن الشريعة تركت الناس يجتنبونه بمقتضى طبيعهم^(١٦٥)، ولكنها شددت الطلب وأكدت فيما تستنقله النفوس وتتقاعد عنه كالعبادات وأداء الحقوق لأهلها والجهاد ... هذه الفكرة عند الجوينى عمقها الشاطبى، وحررها فى قواعد واضحة مضبوطة^(١٦٦).

ثالثاً: تأثره الشديد بالغزالى فى كتابيه: الموافقات والاعتصام، حتى يمكن اعتبار الغزالى أحد شيوخ الشاطبى، برغم القرون الثلاثة التى تفصل بينهما^(١٦٧).

ف نجد مبادئ المقاصد وأمثلتها ومصطلحاتها، إنما هى من وضع الغزالى، ثم تبناها الشاطبى، وبنى عليها. "وليس هذا فحسب، بل إن الشاطبى قد ذكر الغزالى فى "الموافقات" نحواً من أربعين مرة فى مختلف مباحث الكتاب. وفى أكثرها يذكره بالتأييد والموافقة، معتمداً عليه، مستشهداً بأرائه، بخلاف ذكره لبقية الأصوليين ... " ^(١٦٨).

رابعاً: استفادته من العز بن عبد السلام، وتلميذه القرافى، وخاصة فى مسائل المصالح والمفاسد، ومسائل المشقة.

حيث يقسم العز المشاق إلى ضربين: مشاق ملازمة للتكاليف، بحيث لا تتم إلا بها، كمشقة الوضوء والاعتسالى فى البر، والقيام لصلاة الفجر.

ومشاق ليست ملازمة لنفس التكليف، بل هى من خارجه، وقد توجد معه، وقد لا توجد، وهذا النوع ينقسم إلى ثلاث مراتب: مشاق شديدة، وأخرى خفيفة، والأخرى متوسطة. فالأول يعتبره الشارح ويوجب التخفيف بمقتضاه، والقسم الثالث لا اعتبار له، والقسم المتوسط فى محل النظر والاجتهاد لإلحاقه بأحد الطرفين.

وهذا التقسيم أخذ به الشاطبي^(١٦٩) ولكن على طريقته، ومع إضافاته المعتادة فى التعميق والتتقيق، وإدراجه فى المقاصد.

خامساً: استفادته من المذهب المالكى، الذى هو مذهب أهل المدينة، أى مذهب الصحابة والتابعين^(١٧٠).

سادساً: استفادته من ابن تيمية وتلميذه ابن القيم استفادة كبيرة. مع أن صاحب نظرية المقاصد ينفى ويؤكد " أن أياً من الرجلين لم يرد له ذكر بتاتاً فيما هو متداول من كتب الشاطبي. ورغم أن ابن تيمية وابن القيم، كانا قد اشتهرا فى المشرق زمن الشاطبي وبعده، فإننا لا نجد لهما ولآرائهما أثراً فى المغرب والأندلس يومئذ " ^(١٧١). ويقول: " ... ومع هذا، فإننى أستبعد أن يكون الشاطبي قد أخذ هذا عن مؤلف حنبلى مباشرة، والمستبعد أكثر أن يكون قد اطلع على بعض مؤلفات ابن تيمية أو ابن القيم.. " ^(١٧٢).

وفيما يلى بعض الأدلة التى تثبت استفادة الشاطبي من ابن تيمية:

الدليل الأول: قال الشاطبي: " قال بعض الحنابلة: لا تعبأ بما يعرض من المسائل ويدعى فيها الصحة بمجرد التهويل أو بدعوى أن خلافاً فى ذلك، وقائل ذلك لا يعلم أحداً قال فيها بالصحة ... " وذلك فيما يخص دعاوى الإجماع التى لا تثبت، ويستعملها بعضهم فى قطع الطريق على البحث والمناقشة لبعض الأمور التى يدعى فيها الإجماع ولا إجماع ".

وهذا النص الذى نسبته الشاطبي لبعض الحنابلة موجود نصه تماماً عند ابن تيمية^(١٧٣).

الدليل الثانى: يذكر الشاطبي فى معرض رده على المتحايلىين على الشريعة، كالذين يستحلون الخمر ويسمونها بغير اسمها، وبعد ذكره الأحاديث التى جاءت فى ذلك، قال: " وهذا نص فى أن هؤلاء الذين استحلوا هذه المحارم كانوا متأولين فيها، حيث زعموا أن الشراب الذى شربوه ليس هو الخمر، وإنما له اسم آخر ... قال بعضهم: إنما أتى على هؤلاء حيث استحلوا المحرمات بما ظنوه من انتقاء الاسم، ولم يلتفتوا إلى وجود المعنى المحرم ثبوته " ... وذكر كلاماً يقع فيما يقارب أربع صفحات^(١٧٤). وهذا الكلام بنصه من كلام ابن تيمية^(١٧٥).

سابعاً: تأثره بشيخه المقرئ فى علم المقاصد، والشواهد على ذلك ثلاثة هي^(١٧٦):

١- إن المنهج الذى تدرج فيه الشاطبى ليبلغ ما بلغ فى علم المقاصد كان من تأسيس شيخه المقرئ، وقد أخذ عنه. ومن المعلوم أن امتلاك منهج أى علم يعنى التمكن من مسالك ذلك العلم.

٢- إن ما استخلصه المقرئ من كليات مقاصدية من خلال استقرائه، وما قعده من قواعد، على أساس تلك الكليات، كان من الدوافع والحوافز التى وجهته إلى علم المقاصد.

٣- دراسة الشاطبى لكتاب "القواعد"، والذى ضمنه إلى جانب القواعد الفقهية أفكاره المقاصدية، وما توصل إليه من كليات وقواعد فى هذا الباب، فكان الكتاب نقطة انطلاق للإمام الشاطبى فى هذا الميدان، إلى جانب ما كتبه العلماء الذين سبقوا المقرئ فى هذا العلم.

فتبين من خلال ما سبق أن بصمات المقرئ واضحة جليلة فى صناعة الشاطبى المقاصدية.

ثم فترت الكتابة فى أفراد هذا العلم بالكتابة بعد الشاطبى، ورجعت إلى سابق عهدها، حبيسة مباحث المناسبة والاستصلاح.

فنجد ابن النجار (ت ٩٧٢ هـ) يذكر فى باب المناسبة أقسام المقاصد الضرورية الخمسة، ويضيف لها العرض^(١٧٧)، ويساهم فى علم المقاصد بذكره بعض الفوائد المشتملة على جملة من قواعد المقاصد، والترجيح بين المصالح والمفاسد^(١٧٨).

كما أن الدهلوى (ت ١١٧٦ هـ) تحدث عن المقاصد العامة والخاصة وإن كانت الثانية أوفر حظاً من الأولى، التى لم تكن إلا جزئيات متفرقة ضمن مباحث الكتاب^(١٧٩).

ونجد أيضاً الشوكانى (ت ١٢٥٠ هـ) يتعرض كذلك للمقاصد عند مسلك المناسبة، ويناقش قضية التعليل، وقطعية المقاصد، وذكر الضروريات الخمسة، غير مراعاة لترتيبها، حيث ذكر الدين فى المرتبة الرابعة، والعقل فى المرتبة الخامسة، فكان ترتيبه هكذا: النفس، المال، النسل، الدين، العقل. وذكر مكمل الضرورى دون الحاجى والتحسينى^(١٨٠).

وخفت نور علم المقاصد، إلى أن جاء ابن عاشور^(١٨١) (ت ١٣٩٣ هـ)، فأشرق العلم مرة أخرى بتأليفه كتاب (مقاصد الشريعة) فصقل هذا العلم وحرر

مسانله، وأضاف على ما وجد عند من سبقوه، ساعياً بهذا العمل إلى حسم مسالك الخلاف الناجم عن التعصب، فيقول واصفاً كتابه: " هذا كتاب قصدت منه إلى إملاء مباحث جليلة من مقاصد الشريعة الإسلامية، والتمثيل لها والاحتجاج لإثباتها لتكون نبراساً للمتفقيين في الدين، ومرجعاً بينهم عند اختلاف الأنظار، وتبدل الأعصار، وتوسلاً إلى إقلال الاختلاف بين فقهاء الأمصار، ودرية لأتباعهم على الإنصاف في ترجيح بعض الأقوال على بعض عند تطاير شرر الخلاف، حتى يستتب بذلك ما أردناه غير مرة من نبذ التعصب " (١٨٢).

وإلى جانب هذا قدم بالبرهان على أن المقاصد الشرعية علم مستقل بذاته، وهو أصل الأصول الاجتهادية، وهو العلم القطعي الذي يتوقف عنده كل خلاف (١٨٣).

وبهذا يكون الشيخ ابن عاشور أول من نادى بأن يكون علم مقاصد الشريعة مستقلاً بذاته، له أركانه وأساسه وقواعده. وقد قسم كتابه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: إثبات المقاصد وأهميتها للفقهاء وطرق إثباتها.

الثاني: مقاصد التشريع العامة، وأضاف مقصدي: السماحة والمساواة

الثالث: مقاصد التشريع الخاصة بالمعاملات.

ثم بدأ فكر الباحثين يتجه نحو المقاصد، ما بين كتب مؤلفة، وأبحاث، ورسائل جامعية.

الخاتمة

ونلخص فيها نتائج البحث، وتتمثل فى النقاط التالية:

أولاً: إن المتتبع لما كتب فى علم المقاصد يستخلص أنه لا يمكن التحدث عن مؤلفات علم المقاصد بمعزل عن أصول الفقه، وذلك لأن البحث فى هذا العلم لم يستقل عن الأصول إلا فى العصر الحديث، وإن كانت المراحل الأولى لهذه العملية قد بدأت فى القرن الثامن على يد الإمام الشاطبى.

ثانياً: المتأمل فيما تضمنته الكتابات الأصولية من علم المقاصد، يلاحظ أن هذا العلم بدأ فكرة ضمن مباحث القياس، ثم أخذ يتطور ويتوسع ليشغل باب الاستصلاح، ثم تطور ليشمل باب "التعارض والترجيح" وذلك فى موضع تعارض الأقيسة، ليستقر البحث المقاصدى بعد ذلك فى الأبواب الثلاثة السالفة الذكر ضمن أصول الفقه، حتى جاء الشاطبى، الذى أفرده بتأليف خاص، ضمن موسوعته الأصولية، حيث جمع فيها شوارده.

ثالثاً: بدأت أول خطوة باستقلال علم المقاصد فى العصر الحديث وكانت على يد الشيخ ابن عاشور فى كتابه "مقاصد الشريعة"، تلاها علال الفاسى فى كتابه "مقاصد الشريعة ومكارمها"، ثم بدأت تتوالى الدراسات المستقلة فى علم المقاصد عن أصول الفقه.

رابعاً: علم المقاصد بدأت بذوره الأولى عند الصحابة رضوان الله عليهم، ثم التابعين، وتبعهم أئمة الاجتهاد فى تأصيله فى مذاهبهم على تفاوت فيما بينهم، ثم أدى أئمة الفقه والأصول دوراً فى تنميته وبلورة أصوله، وظهر جلياً فى صورته المكتملة عند الإمام الشاطبى بإفراده بالتأليف والتوسع والعناية به.

هوامش البحث:

- ١- الموافقات: للشاطبي - ج ٢ ص ٣٧.
- ٢- المرجع السابق: ج ٥ ص ١٦٨.
- ٣- مقاصد الشريعة الإسلامية: محمد الطاهر بن عاشور - الشركة التونسية للتوزيع - ص ٥١.
- ٤- المرجع السابق: ص ١٤٦.
- ٥- المرجع السابق: نفس الصفحة.
- ٦- مقاصد الشريعة الإسلامية: علال الفاسي - دار الغرب الإسلامي - ص ٣.
- ٧- الاجتهاد المقاصدي: نور الدين مختار - كتاب الأمة (٩٦) قطر - ج ١ ص ٥٢.
- ٨- رواه البخاري: في الديات - باب قوله تعالى (النفس بالنفس، والعين بالعين).
- ٩- البقرة: (١٧٩).
- ١٠- الفرقان: (٦٨).
- ١١- رواه البخاري: في الطب - باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه والخبث. ومسلم: في الإيمان - باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه.
- ١٢- المائدة: (٩١).
- ١٣- رواه البخاري: في الأشربة في فاتحته ٢٥/١٠، ومسلم: في الأشربة - باب بيان أن كل مسكر خمر.
- ١٤- سنن ابن ماجه: في المقدمة - باب فضل العلماء والحث على طلب العلم. وهو صحيح: انظر: صحيح الجامع الصغير - للألباني حديث رقم (٣٨٠٨) - ج ٤ ص ١٠.
- ١٥- النساء: (٣).
- ١٦- الإسراء: (٣٢).
- ١٧- رواه البخاري: في الصوم - باب الصوم لمن خاف على نفسه من العزوبة.
- ١٨- أخرجه البخاري: في الأشربة - باب قول الله تعالى (إنما الخمر والميسر).
- ومسلم: في الإيمان - باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي.

- ١٩- النساء: (٥).
- ٢٠- أخرجه البخارى: فى الحدود - باب قول الله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما). ومسلم: فى الحدود - باب حد السرقة ونصابها.
- ٢١- البقرة: (٢٨٦).
- ٢٢- الحج: (٧٨).
- ٢٣- رواه البخارى: فى الوضوء - باب حب الماء على البول فى المسجد.
- ٢٤- رواه البخارى: فى المغازي- باب بعث أبى موسى ومعاذ بن جبل إلى اليمن قبل حجة الوداع. ومسلم: فى الإمارة - باب النهى عن طلب الإمارة والحرص عليها.
- ٢٥- مقاصد الشريعة: ابن عاشور - ص ٦١.
- ٢٦- القلم: (٤).
- ٢٧- مسند الإمام أحمد: حديث رقم (٨٩٣٢) ج ٩ ص ٥٦ وإسناده صحيح، ورواه الحاكم فى المستدرک ٦١٣/٢ وقال على شرطهما ووافقه الذهبى، وصححه العراقى فى تعليقه على الإحياء ١٥٥/٢ وعزاه لأحمد وصححه.
- ٢٨- فيض القدير: للمناوى - ج ٢ ص ٥٧٢.
- ٢٩- درء تعارض العقل والنقل: لابن تيمية - طبع جامعة الإمام محمد بن سعود- ج ١ ص ١٨٥
- ٣٠- مجموع الفتاوى: لابن تيمية - ج ٤ ص ٨٤.
- ٣١- الاستقامة: لابن تيمية - تحقيق محمد رشاد سالم - مؤسسة قرطبة - مصر - ج ١ ص ٣٦٢
- ٣٢- التوبة: (٦٠).
- ٣٣- جامع البيان: ابن جرير الطبرى - دار المعارف - مصر - ج ٤ ص ٣١٥.
- ٣٤- الأم: للشافعى - كتاب الشعب - مصر - ج ٦ ص ١٩.
- ٣٥- نظرية المصلحة فى الفقه الإسلامى: حسين حامد حسان - مكتبة المتنبى - ص ٧٥.
- ٣٦- الصناع: أى الذين ينتصبون للصناعات كالخياط والقصاف، والأصل فى هؤلاء عدم الضمان؛ لأنهم أمناء، حسب القواعد العامة فى الفقه، إلا إذا تعدوا أو قصرُوا.

- ٣٧- المنتقى: للباجي - مطبعة السعادة - ج ٦ ص ٧١.
- ٣٨- الموطأ: بشرح السيوطي - ج ٢ ص ٦٩.
- ٣٩- شرح الزرقاني على موطأ مالك: للزرقاني - ج ٣ ص ٢٢٩.
- ٤٠- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: ابن القيم - ص ١٦.
- ٤١- أصول الفقه: محمد أبو زهرة - ص ٢٦٨، وعبد الوهاب خلاف - ص ٨٥.
- ٤٢- راجع: الاجتهاد المقاصدي: نور الدين مختار - كتاب الأمة - قطر - ج ١ ص ١٠١.
- ٤٣- إعلام الموقعين: ج ١ ص ٢١.
- ٤٤- حجة الله البالغة: للدلهوي - دار التراث - القاهرة - ج ١ ص ١٤٣.
- ٤٥- إبراهيم النخعي من التابعين: وكان شيخاً لحمد بن سليمان - شيخ أبي حنيفة - توفي ٩٦هـ - انظر ترجمته: تقريب التهذيب.
- ٤٦- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: للحجوي - المكتبة العلمية - المدينة المنورة - ج ١ ص ٣١٨.
- ٤٧- انظر: المغنى: لابن قدامة - ج ٤ ص ٢٣٩، ونيل الأوطار - للشوكاني - ج ٦ ص ٣٨٠.
- ٤٨- أخرجه الترمذي في البيوع - باب ما جاء في التسعير، وأبو داود: في الإجارة - باب التسعير وإسناده صحيح، وصححه الترمذي وابن حبان، وقال الترمذي: حسن صحيح.
- ٤٩- انظر: المنتقى: للباجي - ج ٥ ص ٢٣٩، ونظرية المصلحة - ص ١٤٣.
- ٥٠- العلاقات الدولية: وهبة الزحيلي - ج ٢ ص ٥٤٠.
- ٥١- فلسفة مقاصد التشريع: ص ٣٣. والمثالان الأخيران يمثلان فقط مدرستي العراق والحجاز، اللتين كانتا ترجع إليهما الفتيا في عصر التابعين، مما يدل على تعلقهم في فقههم بالمقاصد.
- ٥٢- المنحول: للغزالي - تحقيق محمد حسن هيتو - دار الفكر - دمشق - ص ٣٥٣.
- ٥٣- ترتيب المدارك وتقريب المسالك: للقاضي عياض - طبع وزارة المعارف المغربية - ٩٢/١.
- ٥٤- الأردب: جمع إردب، وهو مكيال ضخ، يقال إنه يضم أربعة وعشرين صاعاً.. انظر: فتاوى الإمام الشاطبي - محمد أبو الأجنان - مطبعة الكواكب - تونس ص ١٥٩.

- ٥٥- المصدر السابق: ص ١٥٩.
- ٥٦- الاعتصام: للشاطبى - ج ٢ ص ١٣٣.
- ٥٧- الإحكام فى أصول الأحكام: لابن حزم - ج ٦ ص ١٦.
- ٥٨- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لابن رشد - دار الفكر - دمشق - ج ٢ ص ١٥٤.
- ٥٩- راجع: نظرية المصلحة فى الفقه الإسلامى: ص ٥٧٠.
- ٦٠- المصدر السابق: ص ٥٧١.
- ٦١- أبو حنيفة - محمد أبو زهرة - دار الفكر العربى - ص ٣٤٢.
- ٦٢- يكاد يتفق كتاب الأصول من المالكية على أن الشافعى ممن يقول بالمصالح الملائمة دون الغريبة منهم: الشاطبى، والقرافى، والشوكانى، والزنجانى، والجوينى. راجع نظرية المصلح ص ٣٣٨.
- ٦٣- نظرية المصلحة: ص ٣٢٤.
- ٦٤- المصدر السابق: ص ٣٢٦.
- ٦٥- نقله الشوكانى فى "إرشاد الفحول": ص ٢٤٢.
- ٦٦- نظرية المصلحة - ص ٤٧٠.
- ٦٧- البقرة: (١٧٣).
- ٦٨- المائدة: (٣).
- ٦٩- مجموع الفتاوى: لابن تيمية - ج ٣ - ص ٢٩٤.
- ٧٠- إعلام الموقعين: ج ٣ ص ٢٨٨.
- ٧١- نظرية المصلحة: ص ٤٧٣.
- ٧٢- إعلام الموقعين - ج ٤ - ص ٣٠٣.
- ٧٣- فلسفة مقاصد التشريع فى الفقه الإسلامى - ص ٣٦.
- ٧٤- البرهان - للجوينى - تحقيق: عبد العظيم الديب - دار الأئصار، القاهرة.

- ٧٥- البرهان - ح ٢ - ص ٩١٣.
- ٧٦- المصدر السابق-ح ١- ص ٢٩٥.
- ٧٧- المصدر السابق - ح ٢ - ص ٩٢٣.
- ٧٨- المصدر السابق-ح ٢- ص ٩٢٤.
- ٧٩- المصدر السابق - ح ٢ - ص ٩٤٧.
- ٨٠- المصدر السابق-ح ٢- ص ٩٤٧.
- ٨١- المصدر السابق - ح ٢ - ص ٩٢٦.
- ٨٢- العنكبوت: (٤٥).
- ٨٣- انظر: البرهان: ح ٢ ص ٩٥٨.
- ٨٤- البرهان: ح ٢ - ص ١١٥١. هذا على وجه الإجمال، أما على وجه التفصيل فقد صرح بمقصد: الدين، والنفس، والنسل، والمال، انظر: الغيثاني - للجويني - ص ١٥٢، ١٨٠، ٢٦٩.
- ٨٥- شفاء العليل: تحقيق حمد الكبيسي - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٧١م - ص ١٥٩.
- ٨٦- المصدر السابق: ص ٩٢٦.
- ٨٧- المستصفي: للغزالي - دار الفكر - ج ١ ص ٢٨٦.
- ٨٨- المصدر السابق: ح ١ ص ٣١٠.
- ٨٩- المصدر السابق: ح ١ ص ٣١١.
- ٩٠- شفاء العليل: ص ١٥٩.
- ٩١- المستصفي: ح ١ ص ٢٨٧.
- ٩٢- المصدر السابق: ح ١ ص ٢٨٧.
- ٩٣- المصدر السابق: ح ١ ص ٢٨٨.
- ٩٤- انظر: شفاء العليل: ص ١٦١-١٧٢.
- ٩٥- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي - أحمد الريسوني - المعهد العالمي للفكر الإسلامي - ص ٥٦.

- ٩٦- المحصول فى علم أصول الفقه: للرازى - تحقيق طه جابر فياض العلوانى - مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الطبعة الأولى - ج ٢ ص ٢١٧.
- ٩٧- المصدر السابق: ج ٢ ص ١٥٩.
- ٩٨- المصدر السابق: ج ٥ ص ١٥٧.
- ٩٩- المصدر السابق: ج ٥ ص ١٥٩.
- ١٠٠- المصدر السابق: ج ٥ ص ١٦١.
- ١٠١- وهو ما سيصبح سنة حسنة فيمن جاء بعده من الأصوليين.
- ١٠٢- الإحكام فى أصول الأحكام: للأمدى - دار الكتب العلمية- بيروت - ج ٤ ص ٣٧٦.
- ١٠٣- المصدر السابق: ج ٤ ص ٢٧٥.
- ١٠٤- الذاريات: (٥٦) - المصدر السابق: ج ٤ ص ٢٧٧.
- ١٠٥- المصدر السابق: ج ٣ ص ٣٩٤.
- ١٠٦- راجع: نظرية المقاصد: ص ٥٩.
- ١٠٧- منتهى الوصول فى علمى الأصول والجدل: لابن الحاجب- دار الكتب العلمية - بيروت- ص ١٨٢.
- ١٠٨- المصدر السابق: ص ٢٢٧.
- ١٠٩- كذلك كان الإمام البيضاوى (ت. ٦٨٥) فى كتابه (منهاج الوصول إلى علم الأصول). يسير على منوال الرازى فى تقسيمه المقاصد إلى أخروية ودنيوية، وقسم الدنيوية إلى الأقسام الثلاثة: ضرورية والحاجية - وسماها مصلحية - وتحسينية. راجع كتابه المذكور: ج ٤ ص ٧٥. ولم يعلق الإسئوى فى شرحه على ترتيب البيضاوى للضروريات - من تأخير الدين، لكنه فى موضع آخر ينكرها على هذا النحو: "الضروريات الخمس، وهى: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسب" وهكذا تارجح الأصوليون فى ترتيبهم للضروريات الخمس، ما بين ترتيب الغزالى، وترتيب الأمدى.
- ١١٠- قواعد الإحكام: للعز بن عبد السلام - ج ٢ ص ٧٣.

- ١١١- المصدر السابق: ج ١ ص ٤٧.
- ١١٢- المصدر السابق: ج ١ ص ٨.
- ١١٣- المصدر السابق: ج ١ ص ٤٧.
- ١١٤- المصدر السابق: ج ٢ ص ١٦٠.
- ١١٥- المصدر السابق: ج ١ ص ١٣٦.
- ١١٦- نظر: مقاصد الشريعة الإسلامية: محمد لطاهر بن عاشور- لشركة التونسية للتوزيع- ص ٨٣.
- ١١٧- شرح تنقيح الفصول: للترافى- تحقيق: طه عبد الرؤوف- المكتبة الأزهرية للتراث- ص ٣٩١.
- ١١٨- الفروق: للترافى - عالم الكتب - بيروت - ج ٢ ص ١٣١.
- ١١٩- المصدر السابق: ج ١ ص ٢٢١.
- ١٢٠- مقاصد الشريعة الإسلامية: ص ٨.
- ١٢١- شرح الأربعين النووية: ملحق بكتاب: المصلحة في التشريع الإسلامى - مصطفى زيد - دار الفكر العربى - ص ٢٣٣.
- ١٢٢- راجع: نظرية المصلحة في الفقه الإسلامى - ص ٥٣١.
- ١٢٣- راجع: أحمد بن حنبل - أبو زهرة - دار الفكر العربى - حيث بين مؤلف الكتاب بالأدلة أن الطوفى يعنى بالمصلحة التى يحتج بها المصلحة التى يحكم بها العقل.
- ١٢٤- شرح الأربعين النووية: ص ٢٤٠.
- ١٢٥- المصدر السابق: ص ٨٣.
- ١٢٦- شرح مختصر الروضة: للطوفى - تحقيق عبد الله التركي- الرسالة - بيروت - ج ٣ ص ٢٠٤.
- ١٢٧- المصدر السابق: ج ٣ ص ٢٠٩، ٢١٦.
- ١٢٨- مجموع الفتاوى: جمع عبد الرحمن محمد العاصمى النجدى وابنه- ج ٢ ص ٨٢.
- ١٢٩- مجموع الفتاوى - ج ١٧ ص ٦٣، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح - ص ٢٣٤.
- ١٣٠- مجموع الفتاوى: ج ١١ ص ٣٤٣.

- ١٣١- الاستقامة: لابن تيمية - تحقيق محمد رشاد سالم - مؤسسة قرطبة - القاهرة - ج ٢ ص ١٥٢.
- ١٣٢- منهاج السنة النبوية: لابن تيمية - تحقيق محمد رشاد سالم - قرطبة - القاهرة - ج ٣ ص ١٩١.
- ١٣٣- مجموع الفتاوى: ج ٢٠ ص ٥٣٨.
- ١٣٤- المصدر السابق: ج ١٩ ص ٢٣.
- ١٣٥- مفتاح دار السعادة: لابن القيم - مكتبة حميدو، الإسكندرية - ص ٣٧٥.
- ١٣٦- إعلام الموقعين: لابن القيم - دار المعرفة - بيروت - ج ٣ ص ٣.
- ١٣٧- مدارك السالكين: لابن القيم - دار الكتب العلمية - بيروت - ج ٣ ص ٤١٩.
- ١٣٨- إعلام الموقعين: ج ٢ ص ٨٧.
- ١٣٩- مفتاح دار السعادة: ص ٢٠٥، ٣٠٠.
- ١٤٠- المصدر السابق: ج ٣ ص ٩٥-١٣٤.
- ١٤١- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية: بن زغبة عز الدين - ص ٥٨.
- ١٤٢- أعلام الفقه الإسلامى: لابن عاشور - ص ٨٤.
- ١٤٣- المصدر السابق: ص ١٣٠.
- ١٤٤- راجع: مقاصد الشريعة عند ابن تيمية: ص ٩٥.
- ١٤٥- الموافقات: للشاطبى - شرح وتحقيق عبد الله دراز - المكتبة لتجارية - القاهرة - ج ١ ص ٢٣.
- ١٤٦- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية: ص ٦٥.
- ١٤٧- والشاطبى فى منهجه هذا متأثر فى العنصرين الأول والثانى بشيخه المقرئ، وهو يقعد القواعد فى نفس العلم. وهذا ما أكده ابن عاشور فى نصه السابق الذكر.
- ١٤٨- انظر: تفصيل ذلك: ج ٢ من كتاب الموافقات، ونظرية المقاصد - ص ١٤٥-١٦٥.
- ١٤٩- مقاصد الشريعة الإسلامية: ص ٨.
- ١٥٠- انظر: الموافقات: ج ١ ص ٦.
- ١٥١- انظر: مقدمته لفتاوى الإمام الشاطبى: ص ٨.

- ١٥٢- تكلم علماء التوحيد والفقه فى هذا الموضوع تحت باب النية، ولا شك أن الشاطبى قد استفاد مما كتبه العلماء فى موضوع النيات والمقاصد، وبنى عليه.
- ١٥٣- انظر: نظرية المقاصد عند الشاطبى: ص ٢٩٥ - ٣١٤، والموافقات: ج ٢ ص ٣٩٣ - ٤١٤.
- ١٥٤- من الممكن أن يكون الشاطبى متأثراً فى هذا الأمر بشيخه المقرئ بما قدمه من قواعد، حيث اشتمل كتاب شيخه على سبعة وعشرين قاعدة كلية فى علم المقاصد، لكن الشاطبى توسع فى ذلك، وقسمه إلى قواعد خاصة بمقاصد الشرع، وأخرى بمقاصد المكلف، وثالثة بمعرفة مقاصد الشارع.
- ١٥٥- الموافقات: ج ٢ ص ٦.
- ١٥٦- المصدر السابق: ج ٢ ص ٨.
- ١٥٧- المصدر السابق: ج ٢ ص ١١.
- ١٥٨- المصدر السابق: نفس الصفحة.
- ١٥٩- المصدر السابق: ج ٢ ص ٣٢٣.
- ١٦٠- المصدر السابق: ج ٢ ص ٣٢٣.
- ١٦١- المصدر السابق: ج ٢ ص ٣٣١.
- ١٦٢- المصدر السابق: ج ٢ ص ١٣٤.
- ١٦٣- المصدر السابق: ج ٢ ص ٣.
- ١٦٤- نظرية المقاصد: ص ٣٩.
- ١٦٥- البرهان: ج ٢ ص ٩١٩.
- ١٦٦- انظر: الموافقات: ج ٢ ص ١٨٠ - ١٨٢ ثم ج ٣ ص ١٣٠ - ١٣٤.
- ١٦٧- نظرية المقاصد: ص ٣٢٠.
- ١٦٨- المصدر السابق: ص ٣٢١.
- ١٦٩- الموافقات: ج ٢ ص ١٥٦ - ١٥٨، وراجع: نظرية المقاصد: ص ٣٢٣.
- ١٧٠- راجع فى هذا البحث: مقاصد الشريعة عند الصحابة والتابعين.

- ١٧١- نظرية المقاصد: ص ٣٣٠.
- ١٧٢- المصدر السابق: نفس الصفحة.
- ١٧٣- الكلام بنصه فى كتاب: بيان الدليل على بطلان التحليل - لابن تيمية - تحقيق فيحان المطيرى - مكتبة أضواء النهار - السعودية - ص ٥٦١.
- ١٧٤- الاعتصام: ج ٢ ص ٨٧ - ٩٠.
- ١٧٥- بيان الدليل: ص ٩٤ - ١٠٥، وانظر: مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، حيث ذكر المؤلف أدلة عديدة على تأثير الشاطبى بابن تيمية - ص ٥٠٨ - ٥١٧.
- ١٧٦- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية: ص ٦٨.
- ١٧٧- شرح الكوكب المنير: لابن النجار - طبع جامعة أم القرى بمكة - ج ٤ ص ١٥٩.
- ١٧٨- المصدر السابق: ج ٤ ص ٤٣٩ - ٤٥٦.
- ١٧٩- راجع: حجة الله البالغة: للدهلوى - دار التراث - القاهرة.
- ١٨٠- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: دار المعرفة- بيروت - ص ٢١٤ - ٢١٦.
- ١٨١- هو محمد الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس، وشيخ جامع الزيتونة وفروعه. من مصنفاته: التحرير والتنوير فى تفسير القرآن، ومقاصد الشريعة، توفى ١٣٩٣ هـ. الأعلام - للزركلى - ج ٦ ص ١٧٤.
- ١٨٢- مقاصد الشريعة: ص ٥.
- ١٨٣- المصدر السابق: ص ٨.

مصادر البحث

- ١- أبو حنيفة: حياته وعصره، آراؤه وفقهه - محمد أبو زهرة - دار الفكر العربي - القاهرة.
- ٢- الاجتهاد الجماعى فى التشريع الإسلامى - عبد المجيد السوسرة الشرفى - كتاب الأمة - قطر - عدد (٦٢) ١٩٩٨م.
- ٣- الإحكام فى أصول الأحكام - للأمدى - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١٩٨٣م.
- ٤- الإحكام فى أصول الأحكام - لابن حزم - دار الأفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية.
- ٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - للشوكانى - دار المعرفة - بيروت.
- ٦- أساس القياس - للغزالى - مكتبة العبيكان - الرياض ١٩٩٣م.
- ٧- الاستقامة - لابن تيمية - تحقيق محمد رشاد سالم - الطبعة الثانية - قرطبة - مصر.
- ٨- أصول الفقه الإسلامى - وهبة الزحيلي - دار الفكر، دمشق - ط ١ - ١٩٨٦م.
- ٩- أصول مذهب الإمام أحمد: دراسة أصولية مقارنة - عبد الله عبد المحسن التركى - مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ١٠- الاعتصام - للشاطبى - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة.
- ١١- أعلام الفكر الإسلامى فى تاريخ المغرب العربى - محمد الفاضل بن عاشور - مكتبة النجاح - تونس.
- ١٢- إعلام الموقعين عن رب العالمين - ابن قيم الجوزية - دار المعرفة - بيروت.
- ١٣- الأم - للشافعى - كتاب الشعب - مصر ١٩٦٨م.
- ١٤- البرهان فى أصول الفقه - للجوينى - تحقيق عبد العظيم الديب - دار الأنصار - القاهرة - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
- ١٥- بيان الدليل على بطلان التحليل - لابن تيمية - تحقيق فيجان المطيرى - مكتبة أضواء النهار - السعودية - الطبعة الثانية ١٩٩٦هـ.
- ١٦- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك - القاضى عياض - طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

- ١٧- تحليل الأحكام - محمد مصطفى شلبى - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨١م.
- ١٨- التعمين فى شرح الأربعين - للطوفى - مؤسسة الريان - بيروت ١٩٩٨م.
- ١٩- حجة الله البالغة - للدهلوى - دار التراث - القاهرة - ١٣٥٥هـ.
- ٢٠- درء تعارض العقل والنقل - لابن تيمية- تحقيق محمد رشاد سالم - جامعة الإمام محمد ابن سعود - السعودية - الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
- ٢١- الشاطبى ومقاصد الشريعة- حمادى العبيدى - منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامية - الجماهيرية العظمى - طرابلس - للطبعة الأولى ١٩٩٢م / ١٤٠١هـ.
- ٢٢- شرح الأربعين السنوية - للطوفى - (ملحق بكتاب المصلحة فى التشريع الإسلامى - مصطفى زيد - دار الفكر العربى.
- ٢٣- شرح الكواكب المنير - لابن النجار - تحقيق: محمد الزجبل، ونزيه حماد- جامعة أم القرى - مكة - الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- ٢٤- شرح مختصر الروضة - للطوفى - تحقيق عبد الله التركى - مؤسسة الرسالة، بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- ٢٥- شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة - لابن القيم - دار التراث - القاهرة.
- ٢٦- شفاء الغليل فى بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل - للغزالى - مطبعة الإرشاد، بغداد
- ٢٧- ضوابط المصلحة فى الشريعة الإسلامية - محمد سعيد رمضان البوطى - مؤسسة الرسالة- بيروت - الطبعة الرابعة ١٩٨٢م.
- ٢٨- الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية- لابن القيم - مطبعة المدنى - القاهرة.
- ٢٩- الغياثى غياث الأمم فى التياث الظلم - للجوينى - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- ٣٠- فتاوى الإمام الشاطبى- محمد أبو الأجفان- مطبعة الكواكب، تونس - ط ٢ ١٩٨٥م.
- ٣١- الفروق - للقرافى - عالم الكتب، بيروت.
- ٣٢- الفكر السامى فى تاريخ الفقه الإسلامى - للحجوى - المكتبة العلمية - المدينة المنورة - الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

- ٣٣- فلسفة مقاصد التشريع فى الفقه الإسلامى - خليفة بابكر الحسن - مكتبة وهبه، القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٤- القواعد - للمقرى - تحقيق: أحمد عبد الله حميد - جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- ٣٥- القواعد الكبرى أو قواعد الأحكام فى إصلاح الأنام - للعز بن عبد السلام - تحقيق: نزية كمال حماد - عثمان جمعة، دار القلم - دمشق - ط ١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٦- قواعد الأحكام فى مصالح الأنام - للعز بن عبد السلام - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- ٣٧- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - جمع عبد الرحمن محمد العاصمى النجدى وابنه - الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.
- ٣٨- المحصول فى علم أصول الفقه - للرازى - تحقيق: طه جابر فياض العلوانى - مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- ٣٩- مختصر الفوائد فى أحكام المقاصد - للعز بن عبد السلام - تحقيق: إياد خالد الطباع - دار الفكر المعاصر، بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- ٤٠- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين - لابن القيم - دار الكتب العلمية،
- ٤١- المدخل الفقهي العام - مصطفى أحمد الزرقا - دار الفكر، دمشق - ط ١٠ - ١٩٦٨م
- ٤٢- المستصطفى من علم الأصول - للغزالي - دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٣- المصلحة فى التشريع الإسلامى - مصطفى زيد - دار الفكر العربى.
- ٤٤- مفتاح دار السعادة - لابن القيم - مكتبة حميدو - الإسكندرية - الطبعة الثالثة ١٩٧٩م.
- ٤٥- مقاصد الشريعة الإسلامية - محمد الطاهر بن عاشور - الشركة التونسية للتوزيع.
- ٤٦- مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة التشريعية - محمد سعد أحمد الوبى - دار الهجرة، السعودية ١٩٩٨م.
- ٤٧- مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها - علال الفاسى - دار الغرب الإسلامى - الطبعة الخامسة ١٩٩٣م.

- ٤٨- مقاصد الشريعة عند ابن تيمية - يوسف أحمد محمد البدوى - دار النفائس، الأردن - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٤٩- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية - بن زغبة عز الدين.
- ٥٠- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية - يوسف العالم - دار الحديث، القاهرة.
- ٥١- مقاصد المكلفين فيما يتعبد به لرب العالمين - عمر سليمان الأشقر - مكتبة الفلاح، الكويت - الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- ٥٢- مناهج الاجتهاد فى الإسلام - محمد سلام منكور - طبعة جامعة الكويت.
- ٥٣- المنحول من تعليقات الأصول - للفضالى - دار الفكر، دمشق - ط٢ - ١٩٨٠م.
- ٥٤- منهاج السنة النبوية - لابن تيمية - تحقيق: محمد رشاد سالم - مؤسسة قرطبة - مصر - الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- ٥٥- منهاج الوصول إلى علم الأصول - للبيضاوى، دار الفكر - الخرطوم - ط١ - ١٩٨٠م.
- ٥٦- الموافقات - للشاطبى - شرح عبد الله دراز - المكتبة التجارية، مصر - الطبعة الثانية.
- ٥٧- نظرية المصلحة فى الفقه الإسلامى - حسين حامد حسان - مكتبة المتنبي - القاهرة.
- ٥٨- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبى - أحمد الريسونى - المعهد العالمى للفكر الإسلامى - الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- ٥٩- نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور - إسماعيل الحسنى - المعهد العالمى للفكر الإسلامى - الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
- ٦٠- نهاية السؤل فى شرح منهاج الوصول - لابسنوى - عالم الكتب، القاهرة ١٩٤٣م.